



الأمانة العامة لمجلس الوزراء
الحكومة الثالثة عشر
التقرير الربعي الثالث
(2010/02/28 - 2009/12/01)



الصفحة	الموضوع	
2	كلمة أمين عام مجلس الوزراء	
3	الملخص التنفيذي	
6	المواقف السياسية للحكومة	
	إنجازات الحكومة	
8	• تطوير العلاقات والشؤون الخارجية	قطاع الحكم
9	• الأمن وبسط سيادة القانون	
12	• تحقيق العدالة وتعزيز السلطة القضائية	
12	• الإصلاح والاستقرار المالي	
14	• إدارة الموارد البشرية	
16	• الإصلاح الإداري وإصلاح إدارة الخدمة المدنية	
17	• المساءلة والشفافية	
17	• تعزيز وإصلاح الحكم المحلي	
18	• الجانب الديني	
19	• الحماية الاجتماعية	
21	• دعم التعليم	
22	• دعم وتطوير قطاع الصحة	
23	• دعم العمل والعمال	
24	• تمكين المرأة والشباب والطفل	
26	• دعم وتطوير الثقافة والإعلام	
28	• دعم شؤون القدس	
30	• مواجهة سياسات الجدار والاستيطان	
31	• دعم ومساندة الأسرى والمحررين	قطاع التنمية الاقتصادية
32	• تنمية الاقتصاد والصناعة والتجارة	
34	• دعم قطاع الزراعة	
35	• دعم وتنمية القطاع السياحي	
37	• دعم قطاع تكنولوجيا المعلومات	
38	• إصلاح إدارة الأراضي	
39	• النقل والمواصلات على الطرق	قطاع البنية التحتية
40	• تأهيل شبكات الطرق والمباني والبيوت المدمرة	
42	• إدارة المياه والمياه العادمة	
43	• إدارة النفايات الصلبة وحماية البيئة	
45		
47		الصعوبات
49		التوصيات
		الملاحق

كلمة معالي أمين عام مجلس الوزراء

إن إنجاز الألف مشروع من مشاريع التنمية ودعم الصمود، ضمن برنامج السنتين للحكومة، لهو حدث لقي الثناء والتقدير من أبناء شعبنا، و الدعم والإشادة من المجتمع الدولي.

وإن الحكومة وهي تقدم تقريرها الربعي الثالث بما يتضمنه من إنجازات في كافة المجالات، وتصميم على مواصلة برنامجها بخطة ثابتة لاستكمال بناء مؤسسات دولتنا المستقلة، ودعم صمود أبناء شعبنا في مدينة القدس، وتعزيز قدرة شعبنا على ال صمود والثبات على أرضه، وخاصة في المناطق المتضررة من الإحتلال والجدار، فإنها في الوقت ذاته تؤكد على أن إنهاء الإحتلال وتحقيق السيادة الوطنية على أرضنا ومواردنا الطبيعية، يظل هدفنا الأساسي الذي يمكن شعبنا من تحقيق التنمية الحقيقية، والنهوض باقتصادنا الوطني، وتحقيق أهدافنا الوطنية المشروعة في الحرية والإستقلال وإقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشريف.

د. نعيم أبو الحمص

أمين عام مجلس الوزراء

الملخص التنفيذي

تنفيذاً لما جاء في برنامجها المتمثل في وثيقة "فلسطين: إنهاء الإحتلال وإقامة الدولة"، واستمراراً لما قدمته الحكومات السابقة، حرصت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة على مواصلة العمل في بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، ومواصلة الاصلاحات التي من شأنها أن تمهد لبناء دولة المؤسسات والقانون.

وفي إطار سعيها المتواصل للمضي قدماً في عملية تكريس إقامة الدولة الفلسطينية، بغض النظر عما يكابده شعبنا من سياسات وإجراءات اسرائيلية معيقة، أكدت الحكومة على أن إنهاء الإحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة لا يمكن أن يتحقق إلا بإنهاء الإحتلال عن كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

وأكدت الحكومة عزمها على المضي في تنفيذ خطتها الهادفة إلى استكمال بناء مؤسسات الدولة وبما يشمل مدينة القدس الشرقية، بهدف تعزيز صمود المواطنين في مواجهة ما تتعرض له المدينة المقدسة من حملة استيطانية لفرض الأمر الواقع عليها، ومحاولة عزلها عن جغرافيا دولة فلسطين. وشددت على أن الموازنة السنوية التي تم تخصيصها ضمن موازنة السلطة الوطنية ستمكن من تنفيذ العديد من المبادرات الحيوية، للنهوض بواقع القدس الشرقية ومؤسساتها التعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية، وعلى صعيد المرأة والشباب والرياضة ومشاريع الإسكان وغيرها، والدفاع عن مكانتها، ولتثبيت أهلها وحمايتها مقدساتها الإسلامية والمسيحية، ويملئ من التصدي الفاعل لمحاولات مصادرة عروبة المدينة وتغيير معالمها.

وعلى مستوى تطوير العلاقات والشؤون الخارجية صادقت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة على تشكيل لجنة خاصة لتحديد آليات صرف مساعدات لتقديم العون للمنكوبين في هايتي، ومتابعة أمور الجالية الفلسطينية هناك. كما قامت الحكومة بتوقيع العديد من الاتفاقيات مع عدد من الدول الأوروبية، ومتابعة تطوير اتفاقية منع الإزدواج الضريبي والإعفاء الجمركي مع دول العالم المختلفة، ومتابعة عضوية فلسطين كمرقب في منظمة التجارة العالمية وكامل العضوية في منظمة البوليس الدولي الإنترنتولي.

وفي الجانب الأمني حرصت الحكومة على توفير الأمن والأمان للمواطنين من خلال ا لقيام مصادرة أسلحة وذخيرة، وأموال غير قانونية، ومعدات وأجهزة صيانة، ومواد تحريضية.

وفي سياق دعم قطاع العدالة وتعزيز السلطة القضائية، تم تأهيل عدد من القضاة من خلال الدورات التدريبية لتطوير مستوى القضاء في فلسطين.

وفيما يتعلق بالإصلاح والإستقرار المالي، بلغت نسبة الزيادة في صافي الإيراد (14%) بالمقارنة مع نفس الفترة قبل عام، وزيادة الحصيلة الضريبية بنسبة (71%) عن العام الماضي.

وفي مجال تعزيز وإصلاح الحكم المحلي، تم جدولة ديون معظم الهيئات المحلية، وتركيب عدادات الدفع المسبق في معظم الهيئات المحلية، والقيام بجولات توجيه ورقابة لعدة مديريات، والانتهاء من استراتيجية المجالس

المشتركة في فلسطين . وعلى صعيد الإصلاح الإداري وإصلاح إدارة الخدمة ، صادقت الحكومة على وثيقة مشاريع السنة الأولى من برنامج "إنهاء الإحتلال وإقامة الدولة".

أما على صعيد الحماية الإجتماعية، فقد واصلت ا لحكومة تقديم المساعدات الغذائية، وتقديم خدمة التأمين الصحي لـ (65.721) أسرة، ومساعدات نقدية للأسر في الضفة وغزة من منتقعي برنامج الحالات الصعبة، وتقديم المساعدات النقدية للأسر الأشد فقراً.

وفي إطار دعمها للقطاع التعليمي، استمرت الحكومة في بناء الغرف الصفية وتزويدها بالأثاث، وتدريب مئات المدرء والمعلمين والمشرفين في مجالات مختلفة، إلى جانب توقيع الاتفاقيات التي تخدم التعليم في فلسطين .

وواصلت الحكومة دعم القطاع الصحي، من خلال تشكيل لجنة وزارية خاصة للمراجعة النهائية لمشروع قانون التأمين الصحي لضمان استدامة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، كما قامت بتزويد المستشفيات بالأجهزة والمعدات المطلوبة حتى تتمكن من أداء عملها بكفاءة وفاعلية.

ونظراً لأهمية قطاع الشباب، فقد تم إنجاز ملاعب وصالات رياضية ، وتنفيذ نشاطات رياضية، و إقامة الورش الشبابية في الضفة وغزة لإغناء الاستراتيجية الوطنية للشباب .

وفي مجال دعم الحكومة للقطاع الإعلامي والثقافي، تم تكريم فنانيين ومبدعين في مجال المسرح والقصة والإعلام والفن التشكيلي والنقد، إضافة إلى تشكيل الفريق الوطني لإنجاز الخطة الاستراتيجية للقطاع الثقافي .

وقدمت الحكومة دعمها للمناطق المتضررة من الجدار في سياق دعمها للمواطنين وتعزيز صمودهم، من خلال متابعة الأوامر العسكرية وقضايا التزوير والإخلاء الجديدة، وكذلك قامت الحكومة بتكليف كافة الوزارات والمؤسسات لتنفيذ توصيات المؤتمر الوطني للإرتقاء بالعمل الشعبي في مجابهة الاستيطان والجدار .

وتأكيداً من الحكومة على أهمية قضية الأسرى، تبنت الحكومة توصيات المؤتمر الدولي حول قضية الأسرى في سجون الإحتلال، وواصلت دفع رواتب الأسرى في السجون الإسرائيلية، من خلال الكنتين والإرشاد المهني وعقد دورات تدريب مهني.

وفي قطاع التنمية الإقتصادية، صادقت الحكومة على تشكيل الفريق الوطني للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وقامت بتبسيط إجراءات الحصول على بطاقة المستورد المعروف، إلى جانب ترسيخ قاعدة بناء مؤسسات القطاع الخاص على أسس ديمقراطية، وإطلاق برنامج إصلاح إداري وتنظيمي شامل للغرف التجارية .

وفيما يخص القطاع الزراعي صادقت الحكومة على توصيات اللجنة الفنية الخاصة بوضع آليات استيراد المنتجات الغذائية الزراعية وخاصة زيت الزيتون، وتم كذلك إعداد مشروع التأمين الزراعي، ورصد (6 ملايين) دولار من الموازنة العامة للسلطة بشكل مبدئي لصالح صندوق التأمين الزراعي .

أما في القطاع السياحي فقد قامت الحكومة بتشكيل لجان مشاركة فلسطين في معرض شنغهاي 2010، كما تمت المشاركة في العديد من المعارض والمؤتمرات والمحافل السياحية العالمية.

وفي مجال دعم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، صادقت الحكومة على تشكيل مجلس إدارة الهيئة الفلسطينية لتنظيم قطاع الاتصالات، إلى جانب تشكيل فريق داخلي لإعداد الاستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبريد.

وضمن سياساتها لدعم قطاع البنية التحتية، فقد قامت بإعداد نظام النقل الخ اص بالحافلات وتنظيم خطوط السير، وكذلك إعداد الدراسات والمخططات الهيكلية والتنظيمية الشاملة لربط قطاع غزة والضفة، وربط فلسطين مع الدول المجاورة، إلى جانب تحضير المواصفات القياسية لمشاريع الطرق في فلسطين . أما في إطار دعمها لقطاع المياه والمياه العادمة، فقد ص ادقت الحكومة على تشكيل لجنة توجيهية لمتابعة تنفيذ البرنامج الشامل لإجراء إصلاحات في قطاعي المياه والمياه العادمة . كما تمكنت الحكومة في إطار سعيها لتوفير الحماية للمواطنين من التلوث البيئي من إصدار قرار أممي جديد لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير التقييم للأوضاع البيئية الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن غزة.

وستواصل الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة العمل على تنفيذ برنامجها رغم كافة المعيقات، وذلك لتحقيق آماني الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشريف .

المواقف السياسية للحكومة

- ❖ شددت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة على أن المدخل الوحيد لإطلاق عملية سياسية جادة وذات مصداقية يكمن بالوقف الشامل والتام لكافة الأنشطة الاستيطانية، وخاصة في القدس ومحيطها، وليس باستمرار إسرائيل في التحايل على الإجماع الدولي، مؤكدةً على أن إنهاء الصراع وإحلال السلام سيكون ممكناً فقط بعد إنهاء الاحتلال عن كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.
- ❖ ثمنت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة موقف الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تبنت مشروع قرار يؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره . واعتبرت أن هذه الخطوة تدعم توجهات السلطة الوطنية الرامية إلى حشد دعم المجتمع الدولي عبر المؤسسات ذات العلاقة، لترسيم حدود الدولة الفلسطينية التي تعمل الحكومة على بناء مؤسساتها رغم الاحتلال.
- ❖ أكدت الحكومة عزمها على المضي في تنفيذ خطتها الهادفة إلى استكمال بناء مؤسسات الدولة وفي مقدمتها مدينة القدس الشرقية، واستتكرت الحكومة بشدة القرار الإسرائيلي باعتبار أسوار البلدة القديمة في القدس مناطق تراثية إسرائيلية، كما أدانت إقرار الكنيست الإسرائيلي قانوناً يوجب الاستفتاء العام على أي انسحاب من القدس المحتلة، واستهجنت استمرار الحفريات في محيط المقدسات الإسلامية، وفي البلدة القديمة بالقدس، داعية الإدارة الأمريكية والمجتمع الدولي إلى القيام بالضغط اللازم لوضع حد لما تقوم به إسرائيل يومياً من عمليات تهويد مستمرة لمدينة القدس المحتلة.
- ❖ رحبت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة بالبيان الصادر عن وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي والذي رفض قرار إسرائيل القاضي بضم القدس الشرقية، ورفض الاعتراف بأي تغيير في حدود عام 1967. ودعا إلى وقف الاستيطان في المدينة المحتلة وكافة مناطق الضفة، وفتح مؤسسات منظمة التحرير المغلقة في القدس، ورفع الحصار عن قطاع غزة فوراً وبدون شروط وتأييده التام لخطة الحكومة الفلسطينية وحشد الدعم الدولي لها. كما ثمنت الحكومة موقف الاتحاد الأوروبي الراض لسياسات هدم البيوت في القدس، وتوسيع الاستيطان باعتباره غير قانوني ويعيق عملية السلام وإمكانية تحقيق حل الدولتين.
- ❖ طالبت الحكومة الفلسطينية المجتمع الدولي بتولي المسؤولية الأخلاقية والقانونية والسياسية لإلزام إسرائيل بتنفيذ التزاماتها وفقاً لقواعد القانون الدولي والشرعية الدولية، خطة خارطة الطريق كمقدمة لانطلاق عملية سياسية جدية. كما دعت الإدارة الأمريكية لتحويل أفعالها إلى أفعال من خلال ضغطها الجدي على إسرائيل لإجبارها على العودة إلى طاولة المفاوضات والتوقف عن وضع شروط مسبقة متمثلة بحقائق تفرضها على الأرض من خلال مواصلة بناء المستوطنات.
- ❖ دعت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة أوروبا إلى ربط أي تطوير في علاقاتها مع إسرائيل بمدى التزام الأخيرة بالقانون الدولي ومرجعيات عملية السلام في تعاملها مع الشعب الفلسطيني. مؤكدةً على أهمية الدور

الذي يمكن أن تلعبه أوروبا لوقف الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي ، ولعب دور فاعل كشرريك أساسي في إطار اللجنة الرباعية لضمان نجاح العملية السياسية وتحقيق أهدافها في إنهاء الاحتلال.

❖ رحبت الحكومة الفلسطينية بالبيان الصادر عن منظمة الصحة العالمية الذي حذر من تداعيات خطيرة نتيجة الانهيار الحاد في قطاع الخدمات الصحية بقطاع غزة جراء الحصار، وطالب المجتمع الدولي بالتدخل الفاعل لإلزام إسرائيل برفع الحصار عن قطاع غزة، لتمكين السلطة الوطنية من تنفيذ برامجها لإعادة إعمار القطاع، ووضع حد للكارثة الإنسانية التي يتعرضون لها.

❖ أكدت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة على ضرورة إخراج الجالية الفلسطينية من هـ ابيتي بأقصى سرعة، وضرورة إرسال الوفود الطبية للمساهمة في أعمال الإغاثة، وتقديم المساعدة المادية والمعنوية لشعب هايبتي. كما وأكدت على أهمية قيام الحكومة اللبنانية بإنهاء الحصار العسكري لمخيم نهر البارد والتوصل إلى اتفاق بشأن المخيمات الفلسطينية هناك.

❖ أشادت الحكومة الفلسطينية بنتائج أعمال المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية والمواقف الصادرة عنه، والتي أكدت على تعزيز الشرعية الدستورية لحماية النظام الديمقراطي الفلسطيني، وحرصه على استعادة الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام بين شطري الوطن، وعلى تعزيز الصمود الوطني في وجه الاحتلال والتأكيد على التمسك الكامل والثابت بوقف الاستيطان في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس ومحيطها قبل أي حديث عن استئناف للمفاوضات.

الانجازات القطاعية في مجال الحكم

أولاً: تطوير العلاقات والشؤون الخارجية

تأكيداً على حرص الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة وتوجهها القائم على تنفيذ وثيقة فلسطين والهادفة إلى إنهاء الاحتلال وبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، فقد سعت الحكومة خلال فترة الربع الثالث لعملها إلى تعزيز المساهمة الفلسطينية على المستوى الدولي وذلك من خلال مصادقتها على تشكيل لجنة خاصة لتحديد آليات صرف مساعدة بقيمة (100 ألف) دولار لتقديم العون للمنكوبين في هايتي، ومتابعة أمور الجالية الفلسطينية المتواجدة هناك وتوفير الحماية والأمن والاستقرار لهم، ويأتي ذلك تأكيداً على خطة الحكومة الهادفة إلى التواصل مع الجاليات الفلسطينية في المهجر، وتوجهها لخدمة القضية الفلسطينية.

وفي إطار تعزيز العلاقات الدولية لفلسطين مع المؤسسات الدولية المختلفة والموجهة لدعم القضية الفلسطينية، أكدت الحكومة على ضرورة تطبيق توصيات تقرير غولدستون، وطالبت كافة الأطراف بالتعاون مع اللجنة الوطنية المستقلة التي تم تشكيلها لمتابعة التقرير، وذلك حتى تتمكن من إنجاز تقريرها في أسرع وقت ممكن حتى يتم تقديمه إلى الأمين العام للأمم المتحدة تنفيذاً لقرار الجمعية العامة.

وفي جانب آخر قامت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة ممثلة بوزارة الشؤون الخارجية بما يلي:

- الالتقاء بالعديد من الوزراء الأجانب والشخصيات والسفراء.
- عقد اجتماع مع اللجنة الوطنية التي شكلها مجلس الوزراء لمتابعة تقرير جولدستون، ومع سفراء وقناصل الدول المعتمدين لدى السلطة الوطنية لشرح الموقف الفلسطيني، وآخر مع الممثلة النرويجية والتشيكية.
- القيام بجولات رسمية لـ : روسيا، فرنسا، إسبانيا، والبرتغال لمناقشة التطورات السياسية، والقيام بزيارات إلى جنيف، فنزويلا، كوبا، إسبانيا، إثيوبيا، ألمانيا.
- المشاركة في اجتماع اللجنة الفلسطينية الأوروبية المشتركة، وفي الجولة الرئاسية التي شملت اليابان، كوريا، الهند، وباكستان، وأخرى شملت بروكسل وبلجيكا، وزيارة رسمية لكل من ألبانيا والجبل الأسود وتوقيع عدد من الاتفاقيات.
- توقيع اتفاقية شراكة مع الحكومة الفرنسية، واتفاقيات مع كل من إسبانيا، روسيا، ألبانيا، الجبل الأسود، فرنسا، البرتغال، بولندا، هنجاريا.
- متابعة تطوير اتفاقية منع الازدواج الضريبي والإعفاء الجمركي مع دول العالم المختلفة، ومتابعة عضوية فلسطين كمراقب في منظمة التجارة العالمية وكامل العضوية في منظمة البوليس الدولي الاتنربولي.
- إخلاء (3) عائلات تتكون من (12) فرداً من هايتي وتأمين وصولهم إلى الأردن، وتفقد وضع ال جالية هناك وتقديم العون لهم، ومتابعة أوضاع اللاجئين في البرازيل.
- تقديم مقترحات بشأن مشروع برنامج عمل المنتدى العربي - الصيني بين عامي 2010 - 2012، والمصادقة على انضمام فلسطين إلى عضوية مجلس السلم والأمن العربي.

- عقد ورشة عمل حول "البرامج المجتمعية الأوروبية" مع المفوضية الأوروبية، وورشة عمل داخل الوزارة لعدد من الضباط العسكريين.
- استقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات من دول أمريكا اللاتينية لفلسطين، وإعداد مسودة عمل حول مؤتمر البرازيل الخاص برجال الأعمال بهدف تشجيعهم للاستثمار في فلسطين.
- متابعة مسودة اتفاقية الإطار بين فلسطين وجمهورية فيتنام الاشتراكية، و متابعة سلسلة اجتماعات منظمة التفاعل وبناء الثقة (السيكا)، والتحضير لمؤتمر الاستثمار العربي الهندي.
- إعداد عدة تقارير حول مواضيع مختلفة، وتقارير إعلامية يومية ترصد الوضع الفلسطيني في الصحف المحلية والعربية والعالمية.
- تشكيل لجنة لوضع آلية جديدة لتنظيم الوكالات والاتفاق على آلية جديدة وتعميمها على جميع سفاراتنا في الخارج.
- التنسيق مع السفارة الفلسطينية في مصر لعدد من المواطنين في قطاع غزة للخروج والدخول عبر معبر رفح.
- تعميم جداول الحقوق لبعض أحواض أراضي بيت لحم على السفارات الفلسطينية في الخارج وفقاً لمقتضيات قانون تسوية الأراضي والمياه رقم (40) لسنة (1952) بناءً على طلب سلطة الأراضي.
- إعداد مذكرة تفاهم بين الوزارة ووزارة الزراعة واعتمادها لمشروع لتأسيس الوكالة الفلسطينية للتنمية الدولية (Pal AID).
- دراسة الإشكاليات القانونية في تطبيق الاتفاقية الموقعة بين السلطة الوطنية الفلسطينية ووكالة (الانروا)، ودراسة عدد من طلبات تسجيل فروع الجمعيات الأجنبية.

ثانياً: الأمن وسيادة القانون

واصلت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة خلال فترة الربع الثالث من عملها التزامها بمعايير حماية حقوق الإنسان في عمل الأجهزة الأمنية، والذي ظهر من خلال التطور الكبير الذي طرأ على صعيد تحقيق سيادة القانون وحفظ النظام بفعل التقدم الملموس الذي شهده أداء الأجهزة الأمنية في كافة المحافظات والمتعلقة بملاحقة المطلوبين للعدالة، ومصادرة المركبات غير القانونية والمواد الفاسدة، واحتواء المشاكل العائلية والتحري عن جرائم القتل والخطف، والأموال والسرقة، والاعتداءات على حريات وأموال المواطنين والدولة.

وفي إطار تعزيزها لعمل المؤسسة الأمنية وردها بالمقرات والمعدات اللازمة لمساندتها في أداء مهامها صادقت الحكومة على تخصيص قطع أراضي من أجل بناء مراكز شرطة في محافظة جنين: (اليامون، عرابة، ميتلون، جبج، جلقموس).

أما في مجال تصديدها للاعتداءات الإسرائيلية، فقد أدانت الحكومة إقدام قوات الاحتلال الإسرائيلي على ارتكاب جريمة اغتيال ستة مواطنين في مدينة نابلس في الضفة الغربية، وبيت حانون في قطاع غزة، معتبرةً أن هذا العدوان يمثل تصعيداً خطيراً، كونه يأتي في سياق استهداف حالة الأمن والاستقرار التي تمكنت السلطة الوطنية الفلسطينية من تحقيقها.

وقد قامت الحكومة ممثلة بوزارة الداخلية والأمن الوطني بما يلي:

الجانب الأمني:

- قام جهاز المخابرات العامة بمصادرة (54) قطعة سلاح، وأنواع من الذخيرة، ومصادرة أموال غير قانونية، ومعدات وأجهزة صيانة.
- قام جهاز الأمن الوقائي بمصادرة أنواع مختلفة من الأسلحة والبنادق الرشاشة، ومصادرة أنواع مختلفة من المتفجرات، ومستلزمات عسكرية، وأجهزة ومعدات أخرى، والاستيلاء على مجموعة مواد تحريضية.
- قام جهاز الشرطة بالتعامل مع (1277) ملفاً من الملفات المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص أو ما يتعلق بالنفس، ورصد (1983) خرقاً من خروقات الجانب الإسرائيلي.
- قامت إدارة المرور في الشرطة بمعالجة (1022) ملفاً يتعلق بالحوادث، و(1229) إصابة ناتجة عن الحوادث، وتحرير (23795) مخالفة مرورية، وحجز (806) مركبات، وإتلاف (1457) مركبة، وتنزيل (1128) مركبة عن الشارع، وفحص (58309) مركبات، وتسليم (44) مركبة للجانب الإسرائيلي.
- التعامل مع (652) ملفاً وقضية تتعلق بضبط المخدرات، والتعامل مع (162) قضية من قبل الشرطة والخاصة بأمن الآثار والتراث الثقافي.
- قام جهاز الشرطة بالتحقيق في (14741) قضية وارده لجهاز التحقيق، وتنفيذ (21754) أمر تنفيذ منجز من قبل جهاز الشرطة فيما قامت المباحث العامة بالتعامل مع (1493) قضية، وبلغ إجمالي الموقوفين الذين أدخلوا مراكز الإصلاح والتأهيل (3884).
- مشاركة (569) متدرباً في دورات داخلية، والتنسيق لعقد عدد من الدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات واللقاءات في مجالات مختلفة، وتأهيل وتدريب ضباط وضباط صف من الدفاع المدني، وبلغ عدد الدورات التي عقدها الدفاع المدني لمختلف المؤسسات (50) دورة.
- تعاملت طواقم الدفاع المدني مع (294) حادث حريق، و(325) حادث إنقاذ، وإنقاذ وإسعاف (271) مصاباً، والتعامل مع (263) إصابة ناتجة عن حوادث الطرق، و(8) إصابات ناتجة عن حوادث أخرى.
- إصدار (4669) ترخيصاً لمؤسسات ومنشآت وحرف مختلفة، والقيام بـ (8133) جولة ميدانية تفتيشية لمنشآت مختلفة، وفحص (405) مصاعد، وتحصيل إيراد مالي لخزينة السلطة بـ (692,520) شيكل.

الجانب المدني

- إنجاز (93.703) معاملة بقيمة إيرادات (342.127.50) دينار أردني، ومتابعة (300) معاملة تم إرسالها للطرف الآخر للاقامات وشؤون الأجانب، ومتابعة تسجيل (21802) استمارة جوازات سفر فلسطيني لدى الطرف الآخر، وإنجاز (187) معاملة، وإنجاز (60) معاملة تصحيحات من الدائرة القانونية، و(1244) معاملة في غزة.
- إنجاز اتفاقية مع شركة دايمنشستر لإنجاز الدراسة الخاصة بعملية الربط الآلي المباشر بين الوزارة والصحة وديوان قاضي القضاة ومركز الإحصاء الفلسطيني.
- عقد دورات تدريبية لمدة يومين وعلى مرحلتين لعدد من موظفي الأحوال في المديرية.

- بلغ عدد معاملات جوازات السفر المنجزة (43272) والإيرادات المالية لها (1516125) دينار .
- إعداد مسودات الخطة الإستراتيجية لقطاع الأمن الأ ولى والثانية والثالثة، وتشكيل المجلس الاستشاري لقطاع الأمن، وإنجاز مسودة الخطة الإستراتيجية لجهاز الشرطة .
- إنجاز كتيب مشاريع 2010، وإعداد نموذج موحد للمشاريع يطبق في مؤسسات قطاع الأمن المختلفة، وخطة المشتريات للمشاريع، وإنجاز آلية العمل الخاصة بتنفيذ المشاريع .
- تدقيق كافة المعاملات المجهزة من دائرة المشتريات، وبلغت المبالغ المرصودة كإيرادات لوزارة الداخلية للجانب المدني عن شهري (12 و 1) حوالي (8483100) شيكل .
- دراسة النظام الأساسي لـ (111) جمعية محلية، و (27) جمعية في المديريات، و (11) اجنبية .
- تقديم استشارات قانونية للمديريات، والرد على المحاكم بخصوص القضايا المرفوعة على الوزارة .
- المشاركة في اجتماعات الخطة التشريعية لمجلس الوزراء، وفي لجان الجرد، والتحقق، ولجان العطاءات .
- العمل على مجموعة محاضرات قانونية، وإعداد دراسة قانونية حول دعم المبادرة العربية لمكافحة الات جاز بالبشر، و عقد ورشة عمل حول إعداد دليل تدريبي موحد في حقوق الإنسان للأجهزة الأمنية، وحضور اجتماعات والمشاركة في ورشات عمل ودورات تدريبية .
- دراسة وتقديم الملاحظات على عدد من مشاريع القوانين، ودراسة وتقديم ملاحظات على عدد من مشاريع الأنظمة .
- بدأ مشروع الأرشيف للسجلات في الأحوال المدنية الممول من قبل مؤسسة (GTZ)، وتجهيز الدراسة لإصدار بطاقة هوية (smart card) متوافقة مع الأنظمة الجديدة من ناحية البيومترية ومواصفات الاتحاد الأوروبي .
- إصدار (41) تقريراً يومياً عن الأحداث الداخلية، وعمل ملخصات نشاطات لجنة التنسيق الأمني، وتقرير ملخص لأبرز أحداث الأمن الداخلي خلال شهر كانون ثاني 2010، ودراسة حول تجاوزات العسكريين خلال النصف الثاني من العام 2009، وإحصائية شهر 2010/1 الخاصة بالقضايا المتعلقة بقضايا المرأة .
- الانتهاء من المرحلة الثانية والثالثة لمشروع تطوير القدرة المالي ة في الإدارة المالية المركزية، وإنجاز مشروع الشبكات لهيئة الإمداد والتجهيز .
- إعداد مشروع القدرة اللوجستية، والانتها من مشروع مركز التدريب في الوزارة، و البدء بعدد من المشاريع الفرعية، وعدد من الدورات لضباط الأجهزة الأمنية .
- عقد دورة كبار الضباط السادسة بمشاركة (40) ضابطاً، وعقد دورات القيادات المتوسطة الأولى بمشاركة (50) ضابطاً، وتنظيم وتنفيذ (27) دورة تدريبية داخلية وخارجية بمشاركة (263) ضابطاً من مختلف الأجهزة الأمنية .
- تدريب موظفين من المالية المركزية في موضوع تخطيط المشاريع ووضع السياسات، وتوقيع اتفاقية تدريب وتعاون مع مركز حريات ومركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب .

ثالثاً: تحقيق العدالة وتعزيز السلطة القضائية

تابعت الحكومة التزامها ببذل أقصى الجهود لدعم قطاع العدالة وتوفير الإمكانيات المادية والمصادر البشرية المؤهلة والقادرة على ضمان أسس العدالة والمساواة لكافة المواطنين أمام القانون وسلطة القضاء في إطار التزامها بتنفيذ التوصيات التي اعتمدها اللجنة الثلاثية للارتقاء بهذا القطاع.

وقام ديوان قاضي القضاة خلال هذه الفترة بـ:

- إنجاز عدد من القضايا والمعاملات خلال شهر كانون الأول 2009، إرشاد أسري (248)، طلاق (348)، زواج (2828)، نيابة الأحوال الشخصية (6)، وصندوق النفقة (7)، أما خلال شهر كانون الثاني 2010، فكانت إرشاد أسري (260)، طلاق (361)، زواج (2426)، نيابة الأحوال الشخصية (21)، وصندوق النفقة (5)، وكانت خلال شهر شباط 2010، إرشاد أسري (234)، طلاق (380)، زواج (2670)، نيابة الأحوال الشخصية (4).
- المشاركة في مؤتمر روسيا والعالم الإسلامي، و المشاركة في أعمال المؤتمر العام الثاني والعشرين للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في مصر، وفي مؤتمر رسائل النور ودورها في الفكر الإسلامي المعاصر.
- المشاركة في دورة تدريبية للقضاة في المركز القومي للدراسات القضائية في مصر.
- زيارة محاكم دبي للاطلاع على التطور الحالي في أعمالها، وحضور الاجتماع الثالث لمجلس أمناء مؤسسة ياسر عرفات.
- المشاركة في وضع الخطة الاستراتيجية لقطاع العدل والقانون في فلسطين.

رابعاً: الإصلاح والاستقرار المالي

أكدت الحكومة خلال فترة الربع الثالث من عملها استمرارها في تنفيذ خطتها الهادفة إلى بناء مؤسسات الدولة رغم المعوقات التي يفرضها الإحتلال، مستنكرةً في هذا الإطار الخطوات الإسرائيلية المستمرة لإعاقة هذه الجهود، وفي إطار المساعدات المالية المقدمة للحكومة الفلسطينية في النصف الأول من العام 2010. عبرت الحكومة عن شكرها وتقديرها لقرارات الاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدة مالية للسلطة الوطنية بقيمة (158.5 مليون) يورو للنصف الأول من العام ألفين وعشرة، ورحبت الحكومة باستعداد كبرى الدول المانحة للوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بتقديمها إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، كما توجهت الحكومة بالشكر للاتحاد الأوروبي بخصوص تقديم منحة مالية للسلطة الوطنية لتمويل نفقات العام الجاري بقيمة 158.5 مليون يورو، وعلى مساهمته المالية بقيمة (21 مليون) يورو لدعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، وكذلك تقدّم الولايات المتحدة مبلغ (40 مليون).

وحققت وزارة المالية ما يلي:

- بلغت نسبة الزيادة في الجمارك والمكوس عن العام السابق لنفس الفترة (17%)، حيث بلغ مجموع الإيرادات المحولة من الجانب الإسرائيلي (334,228,000) شيكل، ومجموع الإيرادات المحلية (110,249,725) شيكل.
- الانتهاء من عمل الهيكلية الخاصة بالإدارة العامة للجمارك والمكوس، وتنظيم عمليات التدقيق اللاحق للبيانات الجمركية، ومتابعة تحصيل المستحقات الخاصة بالجمارك الفلسطينية لدى الجانب الإسرائيلي، وتشكيل لجنة لربط الجمارك مع وزارة النقل والمواصلات، والمشاركة في العديد من المؤتمرات الدولية.
- بلغت نسبة الزيادة في صافي الإيراد (14%) بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، حيث وصل صافي المقاصة (361,815,120) شيكل، والجبائية المحلية (139,811,027) شيكل، أي ما مجموعه (501,626,147) شيكل، وكانت الزيادة في صافي المقاصة (32%) بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي.
- زيادة الحصيلة الضريبية بنسبة (71%) عن العام الماضي، حيث بلغ إجمالي الجبائية لهذا الربع (132 مليون) شيكل.
- توسيع القاعدة الضريبية لضريبة الدخل من خلال المسح الميداني والزيارات المفاجئة لمقرات عمل المكلفين، وتقديم خدمات لمكلفي ضريبة الدخل، حيث صدر (4734) شهادة خصم بالمصدر، وتقديم خدمات لمكلفي ضريبة الدخل من خلال منح شهادات إخلاء طرف لـ (3754) من المكلفين.
- إعداد مسودة مشروع قانون ضريبة الدخل، وتعديل عملة مشروع قانون ضريبة الدخل الجديد بالشيكلا بدلاً من الدولار.
- زيادة نسبة التحصيلات من ضريبة الأملاك ورخص المهن بنسبة (65%) مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة، ودراسة وتحليل مشروع تحويل نظام ضريبة الأملاك إلى (Web Based)، وتشكيل لجنة مركزية للتحصيل ولجان تحصيل ميدانية، وتنفيذ حملة واسعة للتوعية الضريبية.
- ارتفاع التحصيل الضريبي لمشتريات المحروقات بنسبة تصل إلى (35%) بالمقارنة مع ما قبل عام.
- متابعة الشركات التي تقدم خدمة الاتصالات، ومتابعة توريد أرباح صندوق الاستثمار، وإعداد مسودة اتفاقية منع الازدواج والتهرب الضريبي مع السودان.
- انتظام أرشفة قسائم الدفع الجديدة، حيث تم أرشفة (316 ألف) فاتورة، ومتابعة التعديلات الخاصة بنظام أتمتة عملية تفرغ بيانات فواتير المقاصة من سلع وخدمات، وترسية عطاء برنامج (PATACS).
- ربط معظم مراكز المسؤولية بالنظام المالي، وإصدار الأوامر المالية لـ (5) مراكز مسؤولية، وإصدار الأوامر المالية لبقية مراكز المسؤولية من خلال الحساب المصرفي.
- الأرشفة الإلكترونية لـ (30 ألف) معاملة وتدقيقها وتنفيذها، وإدخال قرارات تعيين، وصرف سلف للتعيينات الجديدة، وتنفيذ (173800) حركة تغيير، وصرف (3000) منحة أسير.
- إعداد ونشر التقارير المالية الشهرية في الخامس عشر من كل شهر، وإنجاز الحساب الختامي لعام 2008، والحصول على خدمة الربط من خلال الانترنت مع البنك العربي وبنك فلسطين.

- إعداد خطاب الموازنة العامة للعام 2010، ووضع الإطار الاقتصادي الكلي للسلطة الوطنية، وتحرير حوالات مالية لمراكز المسؤولية المختلفة، وإستكمال عملية التحول في أسلوب إعداد الموازنة من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء، وإنشاء موازنة لوزارتي الدولة لشؤون القدس والأوقاف.
- دراسة ومراجعة بعض القوانين والتشريعات المالية، وتنظيم اتفاقيات شراء ممتلكات لصالح الخزينة العامة، وتدقيق واعتماد الاتفاقيات والقروض ومكافأة نهاية الخدمة، وتحصيل الديون لصالح الخزينة، وتدقيق وإعتماد عقود العمل وعقود الإيجارات، ومتابعة القضايا الخاصة بعمل لجنة شؤون القدس، وملفات المعاملات المالية للأسرى.
- تعديل بناء برنامج الموازنة حسب نمط موازنة البرامج، وإنجاز نظام اللوازم، وعقد ورشات عمل للتدريب على النظام المالي ونظام اللوازم والتعديلات والإضافات عليهما، والاستمرار في بناء نظام الرواتب الجديد.
- تسجيل وحوسبة العقارات المشتراة والمسجلة بإسم السلطة لسنة 2009، وحصص وتوثيق المعلومات الخاصة بالمركبات الحكومية والمباني الحكومية والمستأجرة.

خامساً: إدارة الموارد البشرية والتنمية الإدارية

أخذت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة على عاتقها إدارة عملية تنمية الموارد البشرية في مؤسسات السلطة المختلفة، وتوفير الدعم الفني لهذه المؤسسات لضمان النجاعة والشفافية في العمل.

قامت الحكومة ممثلةً بوزارة التخطيط والتنمية الإدارية بما يلي:

- إعداد تصور حول الهيكل التنظيمي العام للحكومة وعرضه على مجلس الوزراء، وإعداد ومراجعة مسودة الإستراتيجية القطاعية للتنمية الإدارية، وتطوير تصور حول الوحدات المساندة للمستوى السياسي.
- مراجعة هيكليات مجموعة من المؤسسات الحكومية، والإشتراك في تقييم وتوزيع (18) منحة لتطوير السياسات العامة والأنظمة في مجموعة من المؤسسات الحكومية.
- الاستمرار في قيادة عملية إعداد الخطط الإستراتيجية القطاعية، واستلام ومراجعة الإستراتيجيات الـ (23).
- بلورة الأهداف والسياسات المشتركة حول التدخلات الحكومية في قطاعات الحكم والاقتصاد والبنية التحتية والقطاع الاجتماعي وبلورة آليات العمل والجدول الزمني اللازمة لإعداد الخطة الوطنية للأعوام (2011 و2013).
- إقرار التدخلات الإستراتيجية ذات الأولوية للعام 2010، والتي تشكل الشق التنفيذي من البرنامج الحكومي "إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة".
- إعداد تقرير شامل حول السياسات الاجتماعية، وآخر حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي وتقديمه إلى (الاسكوا).
- تطوير واعتماد مؤشرات أداء للقطاع الاجتماعي، واستكمال مراجعة مؤشرات القطاع الاقتصادي وقطاع البنية التحتية.

- إجراء مجموعة من المشاورات السنوية الرسمية مع الدول المانحة، وعقد مشاورات تنموية مع كل من المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وهولندا وبلجيكا.
- إعداد ورقة تصور حول مساعدات الدعم الفني وعرضها على مجلس الوزراء؛ للوصول إلى سياسة عامة بخصوص التعامل مع مشاريع الدعم الفني (تبادل الخبرات)، وورقة حول تمويل مؤسسات العدالة، وأخرى حول آليات إعداد المخطط الوطني المكاني من اللجنة الفنية المكلفة بإعداد المخطط.
- تفعيل مجموعة من الاتفاقيات التي تمكن الوزارة من إدارة (3) صناديق متخصصة لتمويل الخبراء، وتمويل دراسات الجدوى والتقييمات الأولية، وإعداد مجموعة كبيرة من اتفاقيات تمويل المشاريع التنموية، وتطوير النظام الحاسوبي لإدارة المساعدات التنموية.
- تقديم الدعم الفني لمراجعة طلبات تخصيص الأراضي الحكومية، من خلال إعداد وتوفير الخرائط والتقارير حول استخدامات الأراضي.

أما إنجازات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في الربع الثالث لعمل الحكومة فتمثلت بـ:

- استمرار العمل في اللجنة الوطنية الدائمة لتحديث وتطوير سجل السكان، ومواصلة تنفيذ الدراسة الخاصة بمشروع الربط الآلي المباشر لتحديث وتطوير سجل السكان.
- تنفيذ (8) مسح ميدانية وسلسلة المسوح الاقتصادية، و جمع بيانات السجلات الإدارية وتحليل ونشر البيانات الإحصائية، وإصدار (13) تقريراً إحصائياً، و(28) بياناً صحفياً، و(3) ملفات بيانات مؤهلة للاستخدام العام.
- إعداد تقارير محافظات الضفة الغربية لعام 2009، وإعداد كتاب فلسطين الإحصائي السنوي للعام 2009، والأطلس الإحصائي لفلسطين، وتحديث دليل المصطلحات و(2) من التصنيفات الإحصائية.
- ترفقي دورتين تدريبيتين داخليتين حول المهارات الإدارية والقيادية، وتدريب (33) موظفاً لبرنامج (devinfo)، والمشاركة في (4) أنشطة تدريبية، وعقد دورة تدريبية وتدريب الباحثين على جمع بيانات التجربة القبلية للتعداد الزراعي، وتوفير منحة دراسية جديدة في الاقتصاد.
- التعاقد مع (8) مراجعين لمراجعة الدراسات التحليلية، وتجهيز (4) دراسات نسخة نهائية للطباعة.
- تنفيذ مسح ميدانيين، وجمع بيانات السجلات الإدارية وتحليل ونشر البيانات الإحصائية، وإصدار (3) تقارير إحصائية، و(2) بيانات صحفية، و(3) ملفات بيانات مؤهلة للاستخدام العام حول فلسطين في أنشطة مختلفة، مثل: المعيشة والصحة، والديمقراطية والخصوبة، والعمل.
- تنفيذ (6) مسح وجمع بيانات السجلات الإدارية وتحليل ونشر البيانات الإحصائية، وإصدار (2) تقارير إحصائية، و(16) بياناً صحفياً حول فلسطين في أنشطة متنوعة، مثل: الصناعة، والخدمات، والتجارة.
- إصدار (8) تقارير إحصائية، و(10) بيانات صحفية حول فلسطين في الأنشطة التالية: السياحة، البيئة، الطاقة، والمياه.
- اعتماد تقارير المحافظات لعام 2009 باستثناء محافظات غزة، واعتماد كتاب فلسطين الإحصائي السنوي.

- تحديث دليل المصطلحات و(2) من التصنيفات الإحصائية، وإعداد أطر إحصائية.
- تنفيذ (3) دورات تدريبية داخلية بمشاركة (33) موظفاً من موظفي الجهاز ، والمشاركة في (4) أنشطة تدريبية بمشاركة (10) موظفين، و (20) نشاطاً تدريبياً خارجياً بمشاركة (23) موظفاً، وتنفيذ دورتين في مجال التحليل الإحصائي لصالح مستخدمي البيانات بمشاركة (27) موظفاً من الوزارات والمؤسسات الرسمية، وتوفير فرصة تدريب خارجية.

سادساً: الإصلاح الإداري وإصلاح إدارة الخدمة المدنية

تسعى الحكومة إلى بناء مؤسسات الدولة على أسس متينة والرقى بأدائها، حتى تكون قادرة على تقديم الخدمات للمواطنين، من خلال الإصلاحات التي قامت وما زالت الحكومة تقوم بها من أجل تطوير وتحسين الأداء ، فقد قامت الحكومة بالمصادقة على تشكيل لجنة وزارية خاصة للنظر في الترشيحات المقدمة لتشكيل مجالس إدارة الهيئات والمؤسسات، والمصادقة على وثيقة مشاريع السنة الأولى من برنامج "إنهاء الإحتلال وإقامة الدولة". وكذلك صادقت الحكومة على توصيات لجنة الشؤون الإدارية الوزارية الدائمة والتي تتضمن إحالة لائحة طبيعة العمل الخاصة بالقانونيين الخاضعين لقانون الخدمة المدنية إلى مجلس الوزراء لدراستها بشكلها النهائي، وتكليف اللجنة الإدارية الوزارية بالتعاون مع الوزارات والجهات ذات العلاقة، لوضع اللوائح التنفيذية والمعايير المهنية اللازمة لتنفيذ تلك العلاوات.

ومن جانب آخر قام ديوان الموظفين العام بما يلي:

- بلغ عدد المكاتبات الواردة للديوان (26959) مكاتبة، أما عدد المكاتبات الصادرة (15650).
- بلغ عدد قرارات التعيين الصادرة من الديوان (590) قرار تعيين، و(13) إعلاناً لـ (110) وظائف.
- بلغت المعاملات الصادرة (8896) معاملة، والواردة (7097) معاملة، إضافة إلى تدقيق ومراجعة (897) ملفاً من قبل دائرة يوميات السير.
- إيفاد (452) موظفاً من قطاع الخدمة المدنية لبعثات وإجازات دراسية ودورات تدريبية ومهمات عمل ، والمشاركة في دورة تدريبية في الأردن.
- استكمال المرحلة الثانية من برنامج مركز الإدارة والقيادة بتدريب (160) موظفاً وموظفة من الفئتين العليا والأولى من (26) وزارة ومؤسسة حكومية، والبدء بتنفيذ المرحلة الثالثة من البرنامج بتدريب (160) موظفاً وموظفة من (35) وزارة ومؤسسة حكومية.
- التسكين على هيكليات عدد من الوزارات والمؤسسات والهيئات، وإنجاز بعض الاستثناءات لبعض الوزارات والمؤسسات حسب قرار مجلس الوزراء.
- إنجاز معاملات فردية وقوائم لـ (750) معاملة، وإنجاز قوائم تعديل تسكين لوزارات الداخلية، المالية، العمل، الشؤون الإجتماعية، وإعادة تسكين بعض موظفي وزارة التربية والتعليم وصرف العلاوة الإشرافية.
- تعزيز العلاقة مع معهد الإدارة العامة الأوروبي للاستفادة من خبرتهم في مجال التطوير الإداري والتدريب.

سابعاً: المساءلة والشفافية

قامت الحكومة في الربع الثالث لعملها ممثلةً بديوان الرقابة الإدارية والمالية بـ:

- ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتطوير الأداء وأساليب العمل، ومتابعة الشكاوى.
- تقييم وتطوير شبكة الحاسوب والأنظمة الحوسبية، وتوفير أجهزة حاسوب، وحوسبة العمل في الديوان.
- حماية ممتلكات الديوان من الضياع وسوء الإستخدام، وإعداد أدلة إجراءات عمل رقابية وإدارية.
- تدقيق المعاملات المالية قبل الصرف، وإصدار نشرات شهرية عن أعمال الديوان.
- التكيف القانوني للتقارير الرقابية، وإعداد تقارير رقابية مالية وإدارية وتقارير رقابة أداء وتقارير رقابية شاملة، وتقارير حول تنفيذ الخطة وتنفيذ الموازنة.
- تنفيذ مجموعة من الدورات التدريبية الداخلية، وأرشفة مواد الدورات إلكترونياً.
- تنظيم ورش عمل داخلية مع صناع الرأي، والمشاركة في البحوث والدراسات للمجموعة العربية.
- تقييم مواطن القوة والضعف في إجراءات العمل، ودراسة مدى تنفيذ الخطط الرقابية والإستفادة من الوقت.

ثامناً: تعزيز وإصلاح الحكم المحلي

بذلت الحكومة جهوداً كبيرة من أجل تعزيز الاستقلال المالي للهيئات المحلية وإحداث تنمية محلية، وتحقيق مزيد من الديمقراطية والشفافية في قطاع الحكم المحلي، فقد قامت الحكومة خلال الربع الثالث بجدولة ديون معظم الهيئات المحلية، وتركيب عدادات الدفع المسبق في معظم الهيئات المحلية، والقيام بجولات توجيه ورقابة لعدة مديريات، والانتهاء من استراتيجيات المجالس المشتركة في فلسطين.

وقامت الحكومة من خلال وزارة الحكم المحلي بـ:

- المصادقة على موازنات (252) هيئة محلية، وتطبيق الهيكليات الإدارية الموحدة على جميع البلديات تصنيف (ج+د)، ونظام محوسبي موحد في (11) مجلس مشترك لإدارة النفايات الصلبة في محافظات الضفة.
- استكمال الاستراتيجية الم حلية للتطوير لمنطقة الأغوار والتي طرحت (92) مشروعاً تنموياً، والانتهاء من استراتيجية المجالس المشتركة في فلسطين، ووضع استراتيجية وطنية لإدارة النفايات الصلبة في محافظات (طولكرم، بيت لحم، سلفيت)، وبناء نظام معلومات وسجل وطني للنفايات الصلبة.
- جدولة ديون معظم الهيئات المحلية، وتركيب عدادات الدفع المسبق في معظم الهيئات المحلية، والقيام بجولات توجيه ورقابة لـ (5) مديريات.
- تجهيز مقترح بإلغاء (116) لجنة من لجان المشاريع، وتحويل جميع الهيئات المحلية خلف الجدار إلى مجالس قروية، والمجالس القروية التي تزيد عن (5000) نسمة إلى بلدية.
- التدقيق على (90) بلدية حتى نهاية عام 2009، و (140) مجلس قروي، و (13) مجلس مشترك، وتعيين مشرفين على أعمال (7) بلديات للتوجيه والدعم الفني، ومراقبين على أعمال (16) بلدية.
- استلام الدفعة الثانية من بركسات السكن وتكتات الماء المجورة، والتنسيق لإج راء مسح ميداني لاحتياجات التجمعات البدويّة والمهمشة.

- ضمن برنامج الموازنة التطويرية، تم استلام (18) مشروعاً بقيمة (4,282,000) دولار، وطرح عطاء (32) مشروعاً بقيمة (7,050,000) دولار، و(47) مشروعاً قيد التنفيذ بقيمة (16,532,000).
- ضمن برنامج دعم المناطق الأكثر تضرراً من الجدار، تم استلام (18) مشروعاً بقيمة (2,577,000) دولار، وطرح عطاء (35) مشروعاً بقيمة (6,700,000) دولار، و(49) مشروعاً قيد التنفيذ بقيمة (8,700,000) دولار.
- استلام (17) مشروعاً بقيمة (1,630,000) دولار، وطرح عطاء (7) مشاريع بقيمة (850,000)، و(21) مشروعاً قيد التنفيذ بقيمة (850,000) دولار، ضمن البرامج التي تتم إدارتها من خلال البنك الإسلامي للتنمية.
- تنفيذ المرحلة السابعة من برنامج خلق فرص عمل ووضع القائمة النهائية من المشاريع المقررة للتنفيذ.
- توقيع اتفاقية بقيمة (23 مليون) يورو مع الحكومة الإيطالية لدعم مشاريع تنمية في مناطق جنوب الضفة.
- إعداد مسودة مشروع مع الجانب البلجيكي لدعم إصلاح قطاع الحكم المحلي بقيمة (15 مليون) يورو، ومتابعة مشروع (LGP) ومشروع (LGCBP).
- إطلاق مشروع تطوير القرى والأحياء الفلسطينية (VNDP) بقيمة (10 مليون) دولار.
- إنجاز مشروع الطمر الصحي للنفايات الصلبة في رمون _ محافظة رام الله والبيرة ومحافظات الجنوب.
- استلام (67) مشروعاً بقيمة (11,689,000) دولار، وطرح عطاء (74) مشروعاً بقيمة (14,600,000) دولار، و(117) مشروعاً قيد التنفيذ بقيمة (26,082,000) دولار.
- إعادة تأهيل (10) كم من الطرق، و (0.95) كم من الأرصفة، وإنشاء شبكة صرف صحي بطول (1350) متر طولي، وإنشاء موقف السيارات العمومي في الخليل، وبلغت قيمة هذه الأعمال (1,205,000) دولار.
- توريد مواد للأرصفة والطرق، وتوريد قطع غيار لصيانة منشآت المياه، وقطع غيار لصيانة مضخات الصرف الصحي، وقطع غيار لصيانة شبكات الإنارة، وقطع غيار آلات الخدمات، حيث بلغت قيمة هذه الأعمال (947,814) دولار.
- دعم المصاريف الجارية التشغيلية لوسوم نفايات صلبة وتأمين آليات الخدمات بقيمة (176,825)، فيما بلغ المجموع الكلي للمصاريف الجارية التشغيلية (3,227,139) دولار.

تاسعاً: الجانب الديني

في إطار سعيها لرفع الوعي بالثقافة والدين الإسلامي وتعزيز مفهوم الوسطية في الدين، قامت الحكومة بتصحيح مسار الخطاب في المساجد ليكون خطاباً دينياً بدلاً من تصدير وجهات النظر السياسية من على المنابر، كما قامت الحكومة باعتماد الثانوية العامة الشرعية مساراً من مسارات الثانوية العامة في الوطن.

أما جهود وزارة الأوقاف والشؤون الدينية فتتمثلت بما يلي:

- تصحيح مسار الخطاب في المساجد ليكون خطاباً دينياً بدلاً من تصدير وجهات النظر السياسية من على المنابر.

- إعداد تقرير مفصل عن الواقع لجان الزكاة في المحافظات الشمالية، وإعداد الدراسات والمقترحات للمشاريع.
- بلغ مجموع مدفوعات لجان الزكاة المركزية (2975500) دولار.
- النهوض بالمؤسسات وخاصة المدارس لتكون خير رافد لكل القضايا الدينية والوطنية، واعتماد الثانوية العامة الشرعية مساراً من مسارات الثانوية العامة في الوطن.
- اعتماد (1450) إكرامية خطابة وتدريب قرآن لسد العجز الكبير في الأئمة والخطباء.
- استثمار العديد من الأراضي لإقامة الصروح العلمية والطبية والزراعية، ويتم يومياً توجيه الإخطارات للممتنعين عن الدفع، والمعتدين على الأملاك الوقفية.
- تخريج (30) حافظاً وحافظة للقرآن الكريم كاملاً، وتخريج (1690) طالباً وطالبة وحصولهم على شهادة التجويد العام، وحصول فلسطين على المرتبة الأولى في مسابقة البحرين الدولية لحفظ القرآن الكريم، وعقد مسابقة الأقصى المحلية.
- إنهاء المرحلة الأولى من مشروع تريب الدعاء بقيمة (76623) شيكل في الضفة وغزة، وإعداد مشروع بتكلفة (30 مليون) شيكل لعمل مسح وحصر للأراضي الوقفية.
- تجهيز (20) مختبر حاسوب بقيمة (13700) جنيه استرليني لكلية الدعوة الإسلامية في قلقيلية.
- تنظيم معرض صور وثائقي في الإمارات، والمشاركة في ورشة فهرسة الوثائق والمخطوطات.
- إصدار الجزء الرابع فهرس مخطوطات فلسطين المصورة، وتقييم وتنظيف مخطوطات الحرم الإبراهيمي تمهيداً لترميمها، وترميم (7000) وثيقة.
- توقيع اتفاقية تعاون وتبادل تراثي مع مركز جمعة الماجد في دبي بقيمة (250 ألف) دولار.
- تحصيل الديون المتأخرة على المستأجرين، حيث تم تحصيل (5282390) من الاستحقاقات السابقة.

ثانياً: قطاع التنمية الاجتماعية

استمرت الحكومة في عملها الدؤوب لتحقيق المستوى اللائق من الخدمات الأساسية والضرورية لكافة الفئات وبخاصة المهمشة والأقل حظاً في بلادنا وتوفير الحماية الاجتماعية، وكذلك توفير كل السبل والإمكانيات لتمكين المرأة الفلسطينية.

وتسعى الحكومة إلى المحافظة على ترابط النسيج الاجتماعي، والمحافظة على التراث والموروث الثقافي، وتعزيز مبدأ تكافؤ الفرص.

ولتسليط الضوء على إنجازات الحكومة في الربع الثالث لعملها ضمن سياسات قطاع التنمية الاجتماعية نستدرج ما يلي:

أولاً: الحماية الاجتماعية

بذلت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة جهوداً كبيرة في سبيل توفير شبكة أمان اجتماعي تهدف إلى التخفيف من تأثير الإجراءات الاحتلالية من بطش وتدمير البنى التحتية المادية والاجتماعية والاقتصادية. وقامت الحكومة خلال هذه الفترة

بالمصادقة على تخصيص منفعة قطعة أرض لإقامة مجمع خدمات في قرية نصف جبيل ، والتسيب إلى فخامة الرئيس بتعليق العمل بمواد القانون المتعلقة بالجرائم الواقعة على خلفية شرف العائلة.

وقامت الحكومة ممثلةً بوزارة الشؤون الاجتماعية بـ:

- استكمال التحضيرات الفنيّة والإدارية لتنفيذ برنامج التحويلات النقدية الموحد في محافظات الضفة الغربية.
- إنجاز إستراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية، وتوزيعها ونقاشها على نطاق واسع مع الشركاء والمعنيين.
- تنفيذ ورشات في (450) جمعية خيرية في محافظات الضفة الغربية.
- تقديم مساعدات نقدية لـ (52,114) أسرة في الضفة وغزة من منتفعي برنامج الحالات الصعبة بقيمة (52,114,000) شيكل، وتقديم المساعدات النقدية لـ (4,800) أسرة أخرى من الأشد فقراً بقيمة (4,335,654) شيكل.
- استكمال الترتيبات والاجراءات اللازمة لدفع (200) دولار لكل أسرة ولمرة واحدة لـ (9,200) أسرة، وتقديم (17,900) دولار كمساعدات نقدية لأسر فقيرة ومهمشة، ولحالات مرضية، كفالات أيتام، والحصول على دفعة جديدة لمشروع تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة بقيمة (500,000) دولار، وصرف (1,365,350) شيكل لـ (475) أسرة في الضفة وغزة بمعدل (2875) شيكل.
- تقديم المساعدات الغذائية لـ (50,000) أسرة من برنامج الغذاء العالمي بقيمة (7 ملايين) دولار، وتقديم خدمة التأمين الصحي الشامل لـ (65,721) أسرة.
- تنفيذ (3656) تدخلاً ضمن برنامج التمكين الاقتصادي، وتوفير الرعاية لـ (381) حدثاً من الذكور والإناث في مؤسستي دار الأمل ورعاية الفتيات، ورعاية (1960) حالة من رقابة السلوك.
- منح إعفاء جمركي لـ (54) معاقاً، والموافقة على منح قروض لـ (52) معاقاً لإنشاء مشاريع صغيرة، وإحياء يوم المعاق العالمي.
- توقيع إتفاقية مع الهلال الأحمر الفلسطيني لتطوير مركز الدار البيضاء، وتفعيل المجلس الاستشاري الوطني لمراكز النساء المعنفات، وتوفير الحماية والإيواء لـ (45) امرأة معنفة.
- التدخل مع أسر النساء بهدف عودتهن إلى أسرهن وإعادة دمجهن في الأسرة، حيث تم إعادة (10) حالات إلى أسرهن، وتقديم (80) خدمة متابعة طبية للنزليات، وتنفيذ (258) جلسة إرشادية نفسية واجتماعية للنزليات.
- استلام (5) شبكات لحماية الطفولة من الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال وتشكيل لجان توجيهية وفنية لها.
- مواصلة تقديم الرعاية والإيواء لـ (21) مسناً من خلال مركز بيت الأجداد في أريحا.
- تسجيل (8) جمعيات خيرية جديدة، وإجراء إنتخابات لـ (18) جمعية، ومنح الموافقة لـ (5) جمعيات خيرية لجمع التبرعات، ودعم جمعية السموع الخيرية بـ (3 آلاف) دولار، وتسديد المستحقات المتأخرة لجمعية الإحسان الخيرية بقيمة (129,850) شيكل، وعقد (10) ورش عمل لتنسيق العلاقة مع الجمعيات الخيرية.
- تدريب (46) موظفاً من خلال دورات محلية وخارجية.
- توفير أسر بديلة لـ (3) أطفال مجهولي النسب، وإصدار (21) شهادة ترخيص جديدة لدور الحضانة.

ثانياً: دعم التعليم

أولت الحكومة قطاع التعليم أهمية كبيرة، نظراً للدور الكبير الذي تلعبه العملية التعليمية في عملية بناء الدولة ومؤسساتها، فقد سعت الحكومة إلى توفير فرص الالتحاق بالتعليم للجميع.

كما أكدت الحكومة على أهمية اعتماد ما ورد في برنامج الحكومة واعتماد اللغة المتواجدة في وثيقة فلسطين، والتشديد على ضرورة تحسين نوعية التعليم بما فيها التعليم العالي . ولتسهيل مهمة الوزارة في تقديم خدماتها بنجاعة وفعالية وتحسين نوعية الخدمات ، قامت الحكومة بالمصادقة على تخصيص منفعة قطعة أرض من الأراضي المقام عليها مبنى وزارة التربية والتعليم العالي لصالح الوزارة لإقامة مبنى إداري عليها في رام الله .

وتمثلت إنجازات وزارة التربية والتعليم العالي بالآتي:

- بناء (73) غرفة صفية إضافية وتزويدها بالأثاث المدرسي ا للازم، وتزويد الأبنية المدرسية الجديدة بالتسهيلات اللازمة للمعاقين، وتزويد المدارس بالأثاث والتجهيزات والقرطاسية وكافة المستلزمات بتكلفة (868,698) دولار، وأثاث مدرسي ومهني وإداري بـ (960,623) دولار.
- تزويد المديرية والمدارس بأنواع مختلفة من الأثاث، و تزويد كافة الكتب المدرسية الخاصة بطلبة مديرية القدس، وإنشاء (50) مظلة، و(42) وحدة صحية، وترميم (60) وحدة صحية، و(10) آبار مياه.
- طباعة وتوريد (6000) نسخة من الكتب الخاصة بمحو الأمية وتعليم الكبار في المحافظات الشمالية، وطباعة وتوريد (1,381,920) نسخة من كتب الصفوف (2-10) الخاصة بالجزء الثاني في غزة، وطباعة وتوريد (182,060) نسخة خاصة بالجزء الثاني للصفين (1ث و2ث) في غزة.
- إتمام المعاملات لدفع رواتب العاملين والمتقاعدين والبدلاء بمبلغ (261,885,330) شيكل، وصرف معظم النفقات الخاصة بالكهرباء والمياه والبريد والم حروقات ومتابعة الصرف المركزي والأسقف المالية.
- تدريب مئات المدراء والمعلمين والمشرفين في مجالات مختلفة، وتدريب طواقم من مديرية ضواحي القدس وغزة على سياسة خاصة بحماية الطلبة والحد من العنف المدرسي ، وفتح (50) غرفة مصادر، و (10) غرف صفوف مدمجة ومركز مصادر جديد في مديرية جنوب الخليل.
- عقد ورش عمل مختلفة في مواضيع متنوعة، ودورات تدريبية داخلية وخارجية.
- تنفيذ العديد من الأنشطة الطلابية الرياضية والثقافية والكشافية، وإقامة مخيمات صيفية وإجراء المسابقات، والتوقيع على مذكرات تفاهم مع المؤسسات المحلية والدولية، وتدريب الطلبة المرشحين للمشاركة في مهرجان المسرح المدرسي الأوروبي، وتوقيع مذكرة تفاهم مع مركز إيداع المعلم لتدريب مدراء المدارس وأعضاء مجالس أولياء الأمور.
- توقيع اتفاقية مع اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم ، واتفاقية مع الحكومة البلجيكية بقيمة (4 ملايين) يورو؛ لدعم تطوير منهاج تعلم الكتروني.
- حصر أضرار جدار الضم والتوسع العنصري وأثره على التربية والتعليم، ومتابعة حصر الانتهاكات الإسرائيلية للتعليم الفلسطيني.

- تسليم (484) معاملة من معاملات منحة مجلس الوزراء للعام 2010/2009 من الضفة إلى وزارة المالية لصرفها، وتجهيز (80) معاملة للفصل الصيفي 2009/2008، ومتابعة صرف (54) منحة من مجلس الوزراء للعام 2008، ومتابعة (112) شيك بقيمة (132 ألف) دينار من منحة الرئيس 2008-2009، واستكمال إجراءات ترشيح (150) طالباً لمنح الوزارة من الجامعات الفلسطينية 2010/2009.
- تدقيق الكمبيالات والإشعارات الخاصة بالقروض والمساعدات الطلابية والموقعة من الطلبة المستفيدين للفصول السابقة، وتوزيع (4.3 مليون) كقروض، و (2 مليون) دولار مساعدات.
- موافقة الصندوق العربي على تخصيص (10 ملايين) دولار للصندوق، وسيتم تخصيص (3 ملايين) من الصندوق العربي، و (2 مليون) من الأوبك، و (5 ملايين) دولار من صندوق النقد العربي.
- تحصيل (16%) من القروض أثناء الدراسة وإلزام المقترضين بتسديد القروض، حيث تم تحصيل (1,716,785) دولار من القروض.
- استكمال تجهيز المشاغل الجديدة ضمن مشروع مدرسة جنين الثانوية الصناعية (المشروع الكوري)، وإنهاء إجراءات طرح عطاءات بناء المدارس الصناعية وتجهيز المشاغل في المدارس الصناعية، واستكمال تجهيز قسم الفنون والجرافيك في كلية فلسطين التقنية، وإعداد المقترحات الخاصة بصيانة مباني المدارس الصناعية في نابلس والعروب، وتجهيز مشغل اتصالات في مدرسة سيلة الظهر الثانوية الصناعية ومدرسة دير دبان الثانوية الصناعية ومدرسة ذكور طولكرم الثانوية الصناعية، وتوريد أجهزة حاسوب لكلية فلسطين التقنية في العروب والموافقة على فتح تخصصين جديدين في كلية فلسطين التقنية في العروب ، والبدء بإجراءات فتح أكاديمية (Microsoft) في مدرسة بنات دورا الثانوية المهنية، واستكمال نشاطات مشروع "من المدرسة إلى العمل"، وتنفيذ النشاطات الخاصة ب المشروع البلجيكي لتطوير المناهج ، وتجهيز مراكز مصادر التعلم في محافظات القدس، الخليل، رام الله، ونابلس.
- متابعة ملف أبناء الشهداء الدارسين في الجامعات الفلسطينية، ومتابعة انتساب الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية وجامعة بيرزيت للاتحاد الرياضي .
- معادلة (12) شهادة ثانوية، و (12) شهادة دبلوم متوسط، و (66) شهادة بكالوريوس، و (63) شهادة ماجستير، و (45) شهادة دكتوراه، وتصديق (4275) شهادة.
- متابعة وتقييم (70) برنامجاً تعليمياً، وتجهيز (18) برنامجاً، والبدء بمتابعة (43) برنامجاً تعليمياً جديد.
- منح الاعتماد الخاص لكلية التربية بجامعة بيرزيت، والبدء بالمرحلة الرابعة والمتعلقة بتجميع ومراجعة جميع البرامج القائمة في مجال التربية، والتعاقد مع (10) مقيمين في الخارج.

ثالثاً: دعم القطاع الصحي

في إطار سعيها لتوفير الرعاية الصحية المناسبة لكافة المواطنين بغض النظر عن الطبقة الاجتماعية، بذلت الحكومة خلال هذه الفترة جهوداً كبيرة في محاولة لتوفير كافة الخدمات الصحية التي يحتاجها المواطنون، وضمان وصولهم ببسر إلى خدمات صحية ذات جودة عالية، وقد قامت الحكومة بتشكيل لجنة وزارية خاصة للمراجعة النهائية لمشروع قانون التأمين الصحي، لضمان استدامة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين .

وتمثلت إنجازات الحكومة في الربع الثالث لعملها ممثلةً بوزارة الصحة بـ:

- افتتاح تجريبي لجناح الطوارئ في مجمع فلسطين الطبي، وفتح عيادة سكري في قرية جبج، ومختبر تحاليل طبية في صانور، وافتتاح عيادات في طولكرم وتجهيز قسم لخدمة تصوير الثدي.
- مصادقة مجلس الوزراء على قانون التأمين الصحي مع كافة الجهات صاحبة العلاقة.
- إنجاز المسودة الأولى للاستراتيجية القادمة للاعوام (2011-2013) ومراجعتها مع المجلس الوطني للسياسات الصحية والتخطيط.
- إجراء تعديلات على مبنى لاستعماله لأول مركز وطني لعلاج وتأهيل المدمنين على المخدرات في فلسطين.
- تزويد المستشفيات بأجهزة ومعدات طبية، وتزويد العيادات القروية والناحية بهواتف نقالة، وعيادات عرابة وجبج وبعبد بجهاز (CBC – ultrasound)، وتجهيز عيادة الجيب واستلام المبنى الجديد، وتزويد مركز صحي الرام بجهاز الصدمة الكهربائية وتصوير الثدي.
- إعداد المسودة النهائية باللغتين العربية والإنجليزية للسياسات والاستراتيجيات الوطنية للوقاية ومكافحة الأمراض المزمنة غير السارية، والاستراتيجيات الوطنية للعناية بالعيون.
- تشكيل لجنة لإجراء المسح العالمي لسلوك الطلبة، وعقد عدة اجتماعات مع التربية والتعليم ومنظمة الصحة العالمية ووكالة الغوث.
- مواصلة تطعيم أطفال فلسطين حسب الجدول الوطني الموسع للتحصين وبنسبة تغطية تتجاوز (95)%.
توفير احتياجات المستشفى الوطني من أجهزة ومعدات وأثاث وصيانة.
- توسعة مستشفى جنين والبدء بأعمال التشطيب بمساحة (3000) متر مربع، والبدء بتشطيب وحدة الكلى والعيادات الخارجية بمستشفى سلفيت، وتسليم أدوات جراحية خاصة بقسم العظام وطاولة طوارئ لمستشفى سلفيت، وتوفير مستلزمات لمستشفى جنين.
- تشغيل قسم العيادات الخارجية الجديدة في مستشفى الخليل الحكومي، والعمل على ترميم سكن الممرضات وقسم الباطني والأشعة، ومواصلة بناء قسم الأمراض النسائية بمساحة (400) متر مربع.
- المباشرة في إنشاء محطة توليد أوكسجين مركزية في مستشفى الخليل لتكون الم محطة المزود الأساسي لمستشفيات وزارة الصحة في جنوب الضفة بمادة الأوكسجين الطبي.
- الانتهاء من بناء (4) طوابق بمساحة (1400)م في مستشفى ريفديا بنابلس، وافتتاح قسم الـ (ICU) وقسم الحضانه، والبدء بالعمل على تجهيز قسم خاص بالأطفال، والبدء ببناء محطة توليد أوكسجين مركزية في مستشفى ريفديا في نابلس.

رابعاً: دعم العمل والعمال

عملت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة من خلال وزارة العمل على ضمان حقوق العمال، إلى جانب تطوير مهارات العمال الفلسطينيين للمنافسة في ظل الاقتصاد العالمي.

وفي ذات الإطار قامت وزارة العمل بـ:

- تشكيل اللجنة الوطنية لتشغيل النساء وتفعيل وتشكيل لجنة السياسات العمالية لنشر ثقافة الحوار والتشاور بين الشركاء الاجتماعيين.
- إنجاز مشروع ريادي بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وتوقيع مذكرة تفاهم وتعاون مشترك مع وزارة العمل الأردنية.
- إنجاز دراسة بعنوان "تحليل واقع النساء في التدريب والتعليم المهني" وبالشراكة مع منظمة العمل الدولية.
- المشاركة في اللقاء الذي عقد في إيطاليا لتعزيز قدرات اللجنة الثلاثية للسياسات العمالية وتطوير مهارات وخبرات أعضاء اللجنة المكونة من منظمات اصحاب العمل والعمال والحكومة.
- افتتاح (33) دورة تدريب مهني جديدة استفاد منها (678) متدرباً، وبلغت إيرادات هذه الدورات (146.279) شيكل، وحصول مركزين للتدريب المهني على ترخيص من الوزارة.
- متابعة الخريجين الجدد عن طريق تنفيذ (7) زيارات إرشادية لهم لدراسة أوضاعهم.
- تسلم الوزارة لـ (23000) تصريح عمل من الجانب الإسرائيلي، فيما لم يسجل أي تصريح لقطاع غزة.
- تسجيل (106) إصابات عمل منها (3) قاتلة، واتخاذ (693) إجراء تنبيه، و (36) إنذاراً للمنشآت لتصويب أوضاعها القانونية، وتسجيل (18) مخالفة لعدم التزامها بمتطلبات السلامة الصحية المهنية، وإغلاق (3) منشآت إغلاقاً كاملاً.
- تنظيم زيارات تفتيش على (1134) منشأة، وبلغ عدد العمال فيها (9263) عاملاً.
- متابعة (145) قضية نزاع عمل فردية وجماعية، حل منها (105) قضية، وتم تحويل (21) قضية للقضاء للنظر فيها.
- تسجيل (6) جمعيات تعاونية جديدة حسب الأنظمة المعمول بها، وإلغاء (4) جمعيات، وإحالة جمعية واحدة للتصفية، والمصادقة على (30) ميزانية عمومية بعد التأكد من مطابقتها للأصول، وتدقيق الحسابات الداخلية لـ (25) جمعية تعاونية.

خامساً: تمكين المرأة والشباب وحماية الطفل

نظراً للمكانة الخاصة التي تولىها الحكومة للمرأة الفلسطينية فقد سعت إلى تمكين مشاركة المرأة في رسم السياسات وصنع القرار، وصادقت الحكومة خلال فترة الربع الثالث من عملها على تنفيذ برنامج تدريبي متكامل لبناء قدرات كوادر وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات.

كما أولت قطاع الشباب أهمية كبيرة من خلال إنجاز ملاعب وصالات رياضية، وتنفيذ نشاطات رياضية مختلفة ومتابعة العديد من البطولات، وتنظيم (30) ورشة شبابية في الضفة وغزة لإغناء الاستراتيجية الوطنية للشباب.

في مجال شؤون المرأة:

قامت الحكومة ممثلة بوزارة شؤون المرأة بـ

- المشاركة في الاجتماع الأول لخبراء الاستراتيجية الإقليمية العربية، وفي الاجتماع الاقليمي المنظم من قبل جامعة الدول العربية حول تقرير سيداو.

- المشاركة في عدة مؤتمرات محلية وخارجية، وعقد عدد من الاجتماعات مع العديد من المؤسسات المحلية والعربية والدولية.
- عقد عدة لقاءات مع جمعية المرتقى لاختيار المرأة المتميزة في القدس، والاجتماع مع م جلس السياسات القطاعية.
- توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة الحكم المحلي للوصول لآليات عمل مشتركة لإعداد الشروط المرجعية الخاصة بوحدة النوع الاجتماعي فيها.
- إعداد (5) أوراق عمل حول مواضيع مختلفة، وتجهيز قاعدة بيانات ومعلومات حول اللجنة الوطنية لمناهضة العنف.
- تنفيذ برنامج تدريبي متكامل لبناء قدرات كوادر وحدات النوع الاجتماعي.
- افتتاح ورشة عمل للاعلان عن تشكيل اللجنة الوطنية لتشغيل النساء ضمن برنامج تعزيز المساواة النوع الاجتماعي في فلسطين (MDG)، والمشاركة في ورشة العمل حول "قضايا المرأة وقرار مجلس الأمن رقم 1325"، وافتتاح ورشة عمل حول "تكامل" لعرض نتائج الدراسة عن نظام تحويل قانوني صحي واجتماعي.
- إتمام معاملات صرف النفقة المستحقة لأكثر من (20) مستفيداً، ومراجعة تقرير الاتجار بالنساء الفلسطينيات.
- تبني مجلس الوزراء لمشروع قرار بقانون بخصوص جرائم القتل على خلفية جرائم الشرف.
- إعداد استراتيجية مكافحة العنف بالتعاون مع اليونيفيم، وعرض (7) مسرحيات تتناول العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- المشاركة في المهرجان الثاني لمناهضة العنف ضد المرأة، وفي حفل اختتام الحملة العالمية لمناهضة العنف ضد المرأة.

أما في مجال دعم القطاع الشبابي

قامت الحكومة ممثلةً بوزارة الشباب والرياضة بـ

- عقد مهرجان الألعاب الشعبية الفلسطينية المركزي بمشاركة (400) طليعي وطليلية، وتنظيم مهرجان كسفي حول إنجازات جمعية الكشافة والمرشدات لعام 2009 بمشاركة (1000) عضو.
- تدريب مسؤولي الطلائع والطفولة في عدة مديريات على ربط الزراعة بالمهارات الحياتية.
- تقديم مقترح مادة الاعلام الرياضي والمطالبة بإدخالها في مقررات كليات التربية الرياضية.
- الاجتماع مع (6) اتحادات رياضية ومناقشة أوضاعها والوقوف على إنجازاتها خلال الفترة الماضية، وتسهيل مهمة سفر (4) اتحادات رياضية للمشاركة الخارجية.
- التنسيق والمشاركة في اجتماع اللجنة الفنية الرياضية في مصر، واجتماع اللجنة الفنية الشبابية في الاردن، والمشاركة في مؤتمر الكويت الشبابي، ومؤتمر الفكر التنويري والسياسات الوطنية للشباب في الوطن العربي الذي عقد في الاردن، والمشاركة في الاجتماعات الرسمية للجنة الفنية الشبابية المعاونة لمجلس وزراء الشباب والرياضة في الأردن.

- تغطية أخبار اتفاقيات التفاهم التي تمت بين الوزارة والبرازيل، والتغطية الإعلامية للقاءات الوزارة وسفارات وممثليات عدد من الدول العربية والأجنبية.
- اعتماد (16) هيئة إدارية جديدة للأندية في مختلف المحافظات، وإصدار (6) شهادات ترخيص للمؤسسات الشبابية العاملة وفق القانون، وتسجيل (8) مؤسسات شبابية جديدة.
- المشاركة في إعداد فيلم وثائقي عن القدس عاصمة الثقافة، وفي احتفالية انطلاق برلمان شباب فلسطين.
- عقد (25) اجتماعاً ثنائياً تشاورياً واغناء الاستراتيجية الوطنية للشباب، وتنظيم (30) ورشة شبابية في الضفة الغربية وغزة بالخصوص، والمشاركة في ورشة عمل العنف الاسري، وورشة عمل لقادة الفرق القطاعية في أريحا، وأخرى للدعم الفني لمؤسسات السلطة.
- تنفيذ (57) نشاطاً رياضياً في مركز الشهيد صلاح خلف في الفارعة، و (9) أنشطة تدريبية، واستقبال (20) وفداً زائراً لمرافق المركز.
- متابعة البطولات المركزية لعدد من الاتحادات، وإقامة دورة تأهيل مدربين بكرة الطاولة والتاي بوكسينغ.
- المشاركة في دورة تنظيم وإدارة المسابقات الدولية بألعاب القوى في القاهرة، وفي المؤتمر الكشفي العربي السادس والعشرين في الخرطوم، ومؤتمر شبكة فلسطين في بيت لحم.
- إنجاز ملعب في بلدة الزبائدة بدعم من مؤسسة الرؤية العالمية بقيمة (650000) دولار، وترخيص وتجديد الترخيص لـ (7) صالات رياضية.
- إنجاز معسكر العائلات الفلسطيني الرابع بمشاركة (76) مشاركاً بالتعاون مع جمعية الكتاب المقدس.
- إعداد مادة تربوية ونصائح أسرية حول كيفية التعامل مع الأطفال، وتصويب أوضاع (5) أندية للأطفال في سلفيت، والمصادقة على استكمال برنامج الارشاد الأسري.
- إعداد التقرير السنوي للمؤسسات الشبابية، وتنفيذ عدة مبادرات شبابية، وتنظيم احتفال لتكريم الإعلاميين.

سادساً: دعم وتطوير الثقافة والإعلام

أولت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة أهمية خاصة للجانب الثقافي، وبذلت جهوداً كبيرة للحفاظ على التراث والهوية الثقافية التي تتميز بروح الأصالة والحدائق.

وفي إطار اهتماماتها بالجانب الثقافي أقرت الحكومة يوم الثالث عشر من آذار من كل عام يوماً للثقافة الفلسطينية.

ومن جانب آخر قامت الحكومة ممثلة بوزارة الثقافة بـ:

- طباعة كتاب تحت عنوان من وراء النوافذ لحزامة حبايب وتوزيع (1000) نسخة على المكتبات، وتجهيز (3) مخطوطات لطباعتها، وإصدار كتيب عن الفعاليات الثقافية والفنية التي تضمنتها الاسابيع الثقافية في الدول العربية، وطباعة (5) كتب لكتاب فلسطينيين بواقع (100) نسخة من كل كتاب وتوزيعها.
- تنظيم (67) نشاطاً في (25) مكتبة أطفال في القرى وضواحي المدن بمشاركة (4000) طفل، وتنظيم محاضرات في عدد من المحافظات حول أدب الأطفال، وتنظيم ورشات رسم، وندوة للكاتب السويدي "أولف ستارك" عن أدب الأطفال وتجربته الابداعية.

- تزويد عدد من المكتبات بمجموعات من الكتب الحديثة، وتوفير الدعم المالي لإنشاء المكتبة في السرايا.
- تنظيم والمشاركة في عدة معارض داخلية وخارجية.
- إنجاز فيلم عن الشاعر محمود درويش، وتكريم مخرجين فلسطينيين قدموا أفلاماً مميزة.
- إنجاز الدورة التدريبية لأمناء المكتبات، وتنظيم ندوة المكتبات في بلاد الشام في جامعة النجاح الوطنية.
- التنسيق لتنظيم أسبوع الفلم الفلسطيني في قطر بمناسبة الدوحة عاصمة الثقافة العربية 2010، وتنظيم الأسابيع الثقافية في عُمان والقاهرة وليبيا، وأسبوع ثقافي في أريحا.
- تنظيم مهرجان خاص بالشعر المقاوم في طولكرم، وأمسية شعرية بمشاركة الشعراء في محافظة أريحا، ومهرجان للشعر الشعبي والزجل في سلفيت، وأمسية شعرية لشعراء معاصرين في جنين، وتكريم الأديبة سلمى الجبوسي في احتفال خاص.
- تنظيم مسابقة في الكتابة الإبداعية لدى طلبة المدارس في أريحا، وورشات للكتابة الإبداعية لدى طلبة الجامعات في الخليل، وورشات كتابية إبداعية في مجال القصة والمقالة في طوباس، وأخرى في النقد الأدبي في طولكرم، وتنظيم دورة تدريبية على الرسم، وإنجاز معرض للمشاركين في محافظة طوباس، وورشات رسم بمشاركة (20) شاب في طولكرم، وأخرى للتوعية بأهمية المخطوطات والحفاظ عليها.
- تنظيم معرض وندوة تحت عنوان "الهوية الثقافية في ريشة فنان" في جنين، ومعرضين للرسومات التي أنجزها طلبة المدارس في محافظة جنين، وافتتاح معرض الفن التشكيلي في رام الله.
- تكريم فنانين ومبدعين في مجال المسرح والقصة والاعلام والفن التشكيلي والنقد من خلال ملتقى الرواد العرب في الاردن.
- عقد مؤتمر الأدب الشعبي في سلفيت، ومؤتمر عن المخطوطات في جامعة أبو ديس، والمشاركة في المعارض التراثية التي أقيمت في عُمان وليبيا، والمشاركة في معرض الكتاب الذي نظم في العاصمة القطرية الدوحة، وفي افتتاح معرض الكتاب الدولي السادس عشر في المغرب.
- تشكيل الفريق الوطني لإنجاز الخطة الاستراتيجية للقطاع الثقافي، وتشكيل الفريق الفني من (8) موظفين في الوزارة، و(13) خبيراً متخصصاً في القطاعات الثقافية، وإنجاز مسودة الخطة الاستراتيجية للقطاع الثقافي.
- عقد (13) ورشة عمل لتشخيص الواقع الثقافي، وعقد لقاء موسع مع المنقذين في قطاع غزة.
- تنظيم دورة في مجال القيادة والتطوير الإداري، ومشاركة موظف في دورة خاصة بالبرتوكول في الصين، وموظفة في دورة تدريبية حول الملكية الفكرية في الهند، وتنظيم دورة حول دور الوحدات الرقابية الحكومية في تعزيز النزاهة والشفافية، ودورة في صناعة القش في سلفيت.
- إعداد مسودة اتفاق ثقافي مع حكومة جنوب إفريقيا، وإعداد برنامج تنفيذي لاتفاقية تعاون ثقافي مع الحكومة العمانية، وتشكيل لجنة مشتركة مع الاردن لتنفيذ اتفاقية التعاون الثقافي بين البلدين، وتحضير مسودة اتفاقية الانتاج السينمائي المشترك بين فلسطين وبريطانيا.
- الاتفاق مع الحكومة القطرية على تنظيم مهرجان خاص بالسينما الفلسطينية في الدوحة، ومع جمعية التضامن الفلسطينية المغربية على إقامة حفل في المغرب، والاتفاق على برنامج مشترك مع تونس.
- تشكيل لجنة تحضيرية تضم الضفة وغزة ومناطق الـ 48 بمناسبة اعتماد يوم 3/13 يوماً وطنياً للثقافة.

وفي مجال دعم وتطوير القطاع الإعلامي قامت وزارة الإعلام بما يلي:

- إصدار (57) بطاقة صحفية لصحفيين فلسطينيين وأجانب وتجديد (25) بطاقة، وشهادة إيداع لمؤلفين جديدين.
- إصدار ترخيص لـ (7) محطات إذاعية محلية، وتجديد ترخيص محطتين إذاعيتين، وإصدار (14) ترخيصاً لمؤسسات إعلامية ومطبوعات دورية متفرقة.
- تصويب أوضاع الجمعيات الأهلية ذات الأنشطة الإعلامية، وإيداع عدم ممانعة لـ (5) جمعيات أهلية.
- ترجمة بيانات وأخبار الرئاسة ومجلس الوزراء ونشرها على صفحة الوزارة بالإنجليزية.
- تنظيم ورشة عمل بالتعاون مع محافظة جنين حول أهم الأحداث والإنجازات في المحافظة خلال عام 2009، وعقد العديد من ورش العمل والندوات.
- إنتاج دراسة تاريخية حول الصحافة الفلسطينية، وروايات شفوية تتناول تاريخ الصحف الفلسطينية من عام 1876 وحتى عام 1994.
- تنظيم جولة صحفية على القرى التي تتعرض للانتهاكات الاسرائيلية واعتداءات المستوطنين في نابلس.
- تنظيم دورة إسعاف أولي للصحفيين، وتنظيم (3) حلقات من برنامج "حوار مع مسؤول" في نابلس.
- المشاركة في اجتماعات المجالس التنفيذية للمحافظات في الأنشطة والفعاليات التي تعقد في المحافظات.
- تنظيم مهرجان بمناسبة يوم التضامن مع الأسرى والمعتقلين الذي أقره مجلس الوزراء كيوم وطني.
- تنظيم حملة إعلامية ترافقت مع المراحل الثلاث للتطعيم ضد مرض أنفلونزا الخنازير، والمشاركة في الحملات الإعلامية المتعلقة بنصرة القدس والمقدسات.
- تنظيم لقاءات لوفد إعلامي إندونيسي في محافظة بيت لحم، وجولة ميدانية على الأماكن التاريخية.
- التواصل مع السفارات الفلسطينية في الخارج بصورة شبه يومية، وتزويدها بالتقارير والنشرات والمع لومات أولاً بأول.
- متابعة إنجاز قانون المرئي والمسموع مع مجلس الوزراء لإقراره.
- المشاركة الدائمة في اجتماعات الخطة التشريعية الدورية، والمشاركة الدورية في اجتماعات اللجنة الوطنية العليا لأريحا (10000) عام، وفي اللجنة الاستشارية لوزارة شؤون المرأة.
- وضع اللمسات الأخيرة على "موسوعة القدس"، وعلى كتاب "الاجندة الوطنية" الذي يحوي المناسبات الوطنية المختلفة.

سابعاً: شؤون مدينة القدس

استنكرت الحكومة تصاعد الممارسات والمخططات التي تقوم بها سلطات الاحتلال في مدينة القدس، والمتمثلة في تكثيف النشاطات الاستيطانية، ومواصلة هدم المنازل ومصادرة العقارات وعزل مدينة القدس عن محيطها الفلسطيني وحرمان أكثر من (4500) فلسطيني من حق الإقامة في القدس، إضافة إلى تصاعد إرهاب المستوطنين والاعتداءات على المقدسات الإسلامية والمسيحية.

ونظراً للتحديات التي تواجهها المدينة المقدسة فقد قامت الحكومة بـ:

- بلورة رؤيا فلسطينية موحدة للقدس وآليات حمايتها ودعم صمود أهلها ومؤسساتها ومقدساتها من خلال اللجنة العليا لإدارة ملف شؤون القدس .
- تقديم مساعدة بمبلغ (1000) دولار لـ (20) عائلة من عائلات الأسرى المقدسيين الذين أمضوا ما يزيد على (20) عاماً في السجون الإسرائيلية.
- تغطية رسوم الفصل الدراسي لـ (10) طلاب من أبناء الشهداء والأسرى، و (10) من الأيتام، و (10) من ذوي الاحتياجات الخاصة، و (10) من ذوي الدخل المحدود من أبناء محافظة القدس بمبلغ إجمالي (30 ألف) دولار.
- مساعدة (83) طالباً وطالبة من البدو الذين يدرسون في مدارس عناتا وتغطية تكاليف تنقلهم اليومية من مناطق سكناهم إلى مدارسهم بمبلغ (15,000) دولار.
- تخصيص (140 ألف) دولار لترميم منزل والد الأسير هاني بدوي جابر والذي يقبع في السجن منذ (24) عاماً، وتخصيص (60,000) دولار لترميم مدرسة دار الأيتام/ الثوري.
- صرف (2000) دولار شهرياً لمدة عام اعتباراً من 2009/10/1 إلى بيت الرحمة الإسلامي لإيواء المسنين.
- زيادة العلاوة الممنوحة للمعلمين التابعين لمديرية التربية والتعليم العاملين في القدس من (1000-1500) شيكل شهرياً، وزيادة العلاوة الممنوحة لباقي موظفي السلطة من حملة الهوية المقدسية والعاملين داخل المدينة بما في ذلك موظفي الأوقاف (العاملين داخل أسوار البلدة القديمة) من (510-1000) شيكل شهرياً.
- صرف (10,000) دولار لإصلاح بعض البيوت المتضررة جراء حادث القتل الذي وقع في بدو .
- تخصيص (84000) دولار لـ (11) عائلة من أهالي حي الشيخ جراح بمبلغ (924,000) دولار.
- تخصيص (46 ألف) دولار لتغطية تكاليف إنشاء وحدة الدراسات والأبحاث الاجتماعية في محافظة القدس لمدة عام.
- تخصيص (155 ألف) دولار لتنفيذ مشروع اللجنة المقدسية العليا لمتابعة ملف المخدرات في محافظة القدس لمدة ثلاثة أعوام.
- صرف (43 ألف) شيكل لجمعية آل الصياد لتغطية رسوم المياه والمجاري وإقامة مقر متعدد الأهداف يشمل مؤسسة إرشاد لمدمني المخدرات وروضة ومسجد، و (300 ألف) دولار لآل الزوربا لحماية العقار الذي تشغله جمعية شباب البلدة القديمة.
- تخصيص (130,806) دولار لترميم عقار المواطنة سيرت الفاخو ري الكائن في برج اللقلق، و (45580) دولار لمدرسة المطران؛ لاستكمال مشروع ترميم وتأهيل وتجهيز وتأثيث قاعة المسرح في المدرسة.
- صرف (54250) شيكل لجمعية الشابات المسيحية؛ للمساعدة في تسديد أقساط الطالبات من ذوي الدخل المحدود اللواتي يدرسن في قسم التدريب المهني في الجمعية.
- صرف (25,190) شيكل بدل أتعاب شركة بيت المقدس للمساحة عن إعداد مخططات هندسية في القدس.
- صرف مساعدة بقيمة (50 ألف) شيكل للمواطن عيسى محمد موسى الجواريش للحصول على رخصة بناء وذلك وفق النظام المتبع للحصول على رخص بناء والذي أقرته اللجنة العليا لإدارة ملف شؤون القدس.

- صرف (50 ألف) دولار كمساعدة عاجلة لمؤسسة دار الطفل العربي، و (10,500) دينار للجمعية العربية للمعاقين حركياً، و (20 ألف) دولار للاتحاد العام للجمعيات الخيرية في القدس، و (5 آلاف) دولار لجمعية المقدسي لتنمية وتطوير المجتمع، ومساعدات إنسانية اجتماعية لعدد من المواطنين المقدسيين.
- المساعدة في صرف جزء من مخالفات البناء المفروضة على ثمانية مواطنين بقيمة (49600) شيكل.
- صرف (20 ألف) دولار تكاليف إعداد مخطط هيكل جماعي لنحو 120 مواطناً في حي قيصان / صور باهر، و صرف (20 ألف) دولار تكاليف مخطط هيكل لمشروع لجنة معلمي صور باهر.
- صرف (5 آلاف) دولار للمواطن إبراهيم محمود محمد داري، و (5 آلاف) دولار للمواطن عبدالحليم أحمد محمد داري بدل تعويض عن هدم منزليهما.
- إغلاق ملفات هدم المنازل لعام 2009 بصرف مبلغ (20 ألف) شيكل لكل منزل مهدوم، واعتماد مبلغ (37 ألف) شيكل لكل هدم منزل بعد 2010/1/1.
- صرف ما نسبته (40%) من قيمة مخالفة البناء وبما لا يتجاوز مبلغ (30 ألف) شيكل وبشرط أن يكون العقار لأغراض الاستخدام السكني.
- صرف ما نسبته (30%) من قيمة الحصول على رخصة البناء في القدس، وبما لا يتجاوز مبلغ (50 ألف) شيكل لأغراض الاستخدام السكني لمن ليس له عقار للاستخدام السكني داخل القدس.
- صرف (90 ألف) شيكل لكل مشروع تنظيم هيكل جماعي يتم في مدينة القدس، و (360 ألف) شيكل لإعداد (4) مشاريع تنظيم جماعي.

ثامناً: مواجهة سياسات الجدار والاستيطان

في سياق الجهود المتواصلة للحكومة الفلسطينية في مواجهة سياسات الجدار والاستيطان، طالبت الحكومة المجتمع الدولي بانتهاج سياسة لإلزام إسرائيل بالوقف التام للاستيطان، وأكدت عزمها على مواصلة حملتها لتنظيف السوق الفلسطيني مما يهرب له من منتجات المستوطنات، كما استكثرت استمرار حملة الاعتقالات والمطاردة لنشطاء وقادة العمل الجماهيري لمناهضة الاستيطان والجدار. وإلى جانب ذلك صادقت الحكومة خلال هذه الفترة على توصيات اللجنة الوزارية الخاصة لشؤون الإستهيطان ومتابعة الآثار الهاجمة عن بناء جدار الضم والتوسع، وقامت بتكليف كافة الوزارات والمؤسسات لتنفيذ توصيات المؤتمر الوطني للارتقاء بالعمل الشعبي في مجابهة الاستيطان والجدار.

أما في مجال دعمها للمناطق خلف الجدار والاستيطان وتعزيز صمود المواطنين قامت الحكومة بـ:

- القيام بزيارات ميدانية للمحافظات والمناطق المتضررة والتي بحاجة للدعم.
- افتتاح عدد من المشاريع في صير وعزون وجيوس وكفر تلت وعزبة الطيب بقليلية، والقيام بزيارات استهدفت قضايا المتابعة القانونية، منها: محافظة أريحا، قرية حارس.
- استلام ما يزيد عن (40) ملف يتعلق بقضايا الأراضي من النائب العام، وتصوير أصل هذه الملفات في مستوطنة بيت إيل ودراستها وعمل اللازم مع كل ملف.

- متابعة الأوامر العسكرية وقضايا التزوير والاخلاء الجديدة عبر المحامين المتعاقدين مع وحدة الجدار والاستيطان، ومتابعة قضية الاعلان عن (139 ألف) دونم من أراضي البحر الميت، وإخلاء أراضي بمساحة (650) دونماً جنوب الخليل.
- متابعة أكثر من (100) قرار هدم، وتحويل كافة أوامر الهدم الجديده في منطقة الأغوار ومناطق الشمال إلى مركز القدس، وتحويل أوامر الهدم في محافظتي الخليل وبيت لحم إلى مؤسسة (سانت إيف).
- متابعة القضايا التي يترافع فيها المؤسسات المحلية والأجنبية، ومتابعة المستوطنات المقامة على أراضي المواطنين في الجانية والنبى صالح.
- مواصلة اللقاءات والاتصالات مع العديد من المواقع التي تنشط فيها مقاومة الجدار والاستيطان، و متابعة أسماء المعتقلين على خلفية نشاطات الجدار والاستيطان في مختلف المحافظات.
- إنجاز الأعمال التحضيرية للمؤتمر الوطني للارتقاء بالعمل الشعبي المتعلق بمجابهة الجدار والاستيطان.
- عقد اجتماعين للجنة الوزارية و (4) اجتماعات للجنة الفنية، وبلورة مجموعة من المقترحات بخصوص المشاريع التي تم إقرارها من قبل مجلس الوزراء، ووضع آلية جديدة لتنفيذ مشاريع في مناطق (ج).
- ترتيب وتنظيم المساعدات وتقسيمها إلى مساعدات فرديه ومشاريع عامة، من ح يث المناطق السكنية والاحتياجات وطبيعة الضرر.
- إنجاز تقرير حول الاعتداءات الاسرائيلية، وتقرير حول مقاطعة بضائع المستوطنات، ومذكرة حول مصادرة إسرائيل لقرابة (139 ألف) دنم في منطقة البحر الميت.

تاسعاً: دعم ومساندة الأسرى والمحررين

- تشكل قضية الأسرى أحد الثوابت الوطنية، وتأتي على رأس سلم أولويات السلطة، ونظراً لأهمية قضية الأسرى قامت الحكومة بتبني توصيات المؤتمر الدولي حول قضية الأسرى في سجون الاحتلال، وتشكيل لجنة وزارية خاصة لدراسة الخطوات القانونية الدولية للدفاع عن قضايا الأسرى.
- وفي ذات السياق قامت الحكومة ممثلةً بوزارة شؤون الأسرى بما يلي:
- تقديم الإرشاد المهني لـ (500) أسير محرر، وعقد (9) دورات تدريب مهني استفاد منها (87) أسيراً محرراً.
 - صرف (31) قرصاً جديداً، و(120) طلباً يجري صرفها، واستفادة (161) أسيراً محرراً من خدمة التعليم في الضفة وغزة.
 - عقد اتفاق تعاون بين الوزارة ومركز ضحايا التعذيب لتحويل الحالات الصعبة للمركز وتقديم الاستشارة.
 - متابعة الأسرى الموقوفين في مراكز التحقيق قانونياً، من خلال متابعة (160) أسيراً والإفراج عن (33) منهم، ورفع منع الزيارة عن (3) أسرى خلال فترة التحقيق، وزجولة (72) مركز تحقيق، ورفع المنع الأمني عن (14) شخصاً.
 - متابعة الأسرى الموقوفين في محاكم التمديد، من خلال متابعة (182) أسيراً، حيث أطلق سراح (22) منهم، وتم زيارة (62) مركزاً من أجل التواصل مع الأهل.

- متابعة (57) قضية استئناف للأسرى، وتقديم استئناف لـ (11) أمام محكمة الاستئناف، ومتابعة (48) أسيراً أمام لجان التلث وتقديم استئناف لـ (11) أسيراً أمام محاكم الاستئناف.
- زيارة (104) أسرى من المرضى ورفع التقارير عن حالتهم، وزيارة (64) انتهكت حقوقهم، وتوفير (100) طبيب متطوع للعمل على علاج الأسرى داخل السجون.
- دفع (33358226) شيكل رواتب الأسرى داخل السجون الاسرائيلية خلال فترة الربع الثالث.
- بلغت قيمة الكنتين المحول إلى الأسرى في السجون الاسرائيلية (5699551) شيكل.
- إصدار (1200) نكود صحي لعائلات الأسرى، ومعالجة (18) شكوى.
- صرف (355117) شيكل بدل الوصولات الجامعية للأسرى، واعتماد (132) أسيراً محرراً على نظام السلف (الراتب الدائم).
- المشاركة في ندوة اتحاد المحامين العرب في القاهرة، والخروج بتوصيات لتفعيل قضية الاسرى دولياً.
- عقد مؤتمر صحفي لتوضيح الظروف المأساوية التي يعيشها الأسرى، وإطلاع المؤسسات على ظروف الاسرى والانتهاكات بحقهم.
- إقامة حفل تكريم أسرى القدس والجولان والأراضي المحتلة عام 48 المفرج عنهم ممن أمضوا فترات طويلة في المعتقلات، وتكريم أمهات الأسيرات داخل السجون الاسرائيلية بمناسبة الثامن من آذار.
- الاعلان عن مسابقة جائزة الحرية للأسرى، من خلال استقبال مشاركات الأسرى بعد فتح بريد إلكتروني خاص بالجائزة وأرشفتها وتحويلها إلى اللجان المختصة.

ثالثاً: قطاع التنمية الاقتصادية

رغم الآثار السلبية الناتجة عن الاحتلال الاسرائيلي من إغلاقات وحوادث وإجراءات تعسفية وتقطيع أوصال الوطن، إلا أن الحكومة عملت وبشكل دؤوب لإعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني الذي يشكل مطلباً رئيسياً في برامج الإعداد للدولة الفلسطينية المستقلة.

وقامت الحكومة في هذا القطاع بإنجازات عديدة تمثلت بـ:

أولاً: تنمية الاقتصاد والصناعة والتجارة

تنفيذاً لما جاء في وثيقة "فلسطين إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة"، واستكمالاً للجهود التي تبذلها الحكومة في الجانب الاقتصادي، عملت الحكومة على أعلى المستويات لضمان استقلالية الاقتصاد الفلسطيني، وتحقيق الانتعاش الاقتصادي وتطوير البيئة الممكنة لقطاع الأعمال والاستثمار في فلسطين، وقامت الحكومة بالمصادقة على تشكيل الفريق الوطني للانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

وفي سياق آخر قامت الحكومة ممثلةً بوزارة الاقتصاد الوطني بـ:

- إعداد مجموعة كبيرة من مشاريع القوانين والأنظمة ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي منها (قانون مكافحة منتجات المستوطنات الإسرائيلية، المسودة الأولى لنظام الغرف التجارية الصناعية، مشروع قانون الغرف التجارية الصناعية).
- تشكيل اللجنة الوطنية العليا لتنظيم السوق الداخلي، و توحيد الجسم الرقابي الميداني لمؤسسات القطاع العام المختلفة، وتعزيز التكاملية والتنسيق بين مؤسسات القطاع الخاص المختلفة.
- تشكيل المجلس الأعلى لحماية المستهلك الفلسطيني من السلع والبضائع الفاسدة وغير الصالحة للاستعمال، والمخالفة للمقاييس، والحيلولة دون إغراق السوق الفلسطيني بالسلع المخالفة للجودة والمواصفات والمقاييس.
- تفعيل دور لجنة بطاقة البيان باللغة العربية، وتوضيح الشروط اللزم توفرها في السلعة الصحية والسليمة.
- تبسيط إجراءات الحصول على بطاقة المستورد المعروف، ووضع آلية ديناميكية لتنسيق وتكامل العمل الإداري والمهني والرقابي بين الوزارة والجمارك والضابطة الجمركية، والتحقق من إرساليات البضائع والبيانات الجمركية الخاصة بالبضائع المستوردة.
- تشكيل جمعيات حماية المستهلك في المحافظات الش مالية، وإعداد نظام داخلي يحدد عمل ونشاط جمعيات حماية المستهلك، وإطلاق حملة إعلامية واسعة للتعريف بها.
- إنشاء صندوق الكرامة الوطنية للتمكين، وإنشاء وحدة خاصة في الوزارة لمكافحة منتجات المستوطنات، وتخصيص صفحة الكترونية تختص بمنتجات المستوطنات الإسرائيلية بجميع أنواعها وأسمائها وعلاماتها التجارية ومواقع وعناوين إنتاجها، وشن حملة إعلامية وإلنية واسعة لمكافحة هذه المنتجات، وإقرار قانون حماية المستهلك ولوائحه التنفيذية.
- دعم المنتج الوطني والتعريف به على الصعيد العالمي، وفتح المراكز التجارية لتمكين المنتج الفلسطيني من الدخول إلى الأسواق العالمية، وإعادة النظر في سياسات الإستيراد لترشيد المستوردات وإيجاد بدائل وطنية.
- إجراء تغييرات هيكلية على مؤسسة المواصفات والمقاييس لرفع جودة المنتج الوطني وتعزيز قدرته التنافسية.
- استكمال الإطار التشريعي والقانوني المنظم للسوق الفلسطيني والداعم للمنتج الوطني، وتسهيل إجراءات الحصول على بطاقة المستورد المعروف.
- إنهاء التحضيرات الخاصة بالمؤتمر الثاني للإستثمار الذي سيعقد في بيت لحم.
- توقيع اتفاقية مع مطور جديد لإنشاء منطقة جنين الصناعية الحدودية، والمباشرة بإقامة البنية التحتية الأساسية لمنطقة بيت لحم الصناعية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإقامة المنطقة الصناعية في أريحا، والمباشرة في إقامة المنطقة الصناعية لمنطقة بيت لحم الصناعية.
- تشكيل لجان ثنائية بين هيئة تشجيع الاستثمار والمحافظات الفلسطينية المختلفة لإعداد خارطة الاستثمارية الشاملة على صعيد الوطن، وإعداد قوائم بعناوين وأسماء المغتربين من أصحاب رؤوس الأموال الفلسطينيين تمهيداً لدعوتهم إلى فلسطين والاستثمار فيها.
- إشراك مؤسسات القطاع الخاص في وضع السياسات والبرامج الاقتصادية، وفي النشاطات والفعاليات وخاصة عمل ونشاط المجلس الأعلى لحماية المستهلك.
- تكثيف اللقاءات والزيارات لمؤسسات القطاع الخاص في المحافظات والالتقاء مع الفعاليات الاقتصادية هناك.

- إعداد دراسة فنية حول الرسوم التي تستوفيها الجهات ذات العلاقة لبيان الأثر الاقتصادي لهذه الرسوم.
- تطبيق مبدأ اللامركزية وإعطاء المكاتب الفرعية المنتشرة في المحافظات مزيداً من الصلاحيات.
- تشكيل لجنة مشتركة من الوزارة ومؤسسات القطاع الخاص لتدعيم وتعزيز الشراكة الكاملة بين القطاعين العام والخاص.
- وضع نظام جديد متطور للأرشفة الالكترونية والتوثيقية، وتوسيع شبكة الربط الالكتروني بين الوزارة ومؤسسات القطاع الخاص.
- وضع جميع التدابير والإجراءات اللازمة لإجراء عملية تدوير موظفي الوزارة تعزيزاً لمبادئ الشفافية وقواعد الحكم الرشيد.
- ترسيخ قاعدة بناء مؤسسات القطاع الخاص على أسس ديمقراطية، والمباشرة بإطلاق برنامج إصلاح إداري وتنظيمي شامل للغرف التجارية، والانتهاه من إعداد مشروع قانون الغرف التجارية الصناعية، وإعداد مسودة مشروع النظام المعياري للغرف التجارية الصناعية.

ثانياً: دعم القطاع الزراعي

يلعب القطاع الزراعي دوراً رئيسياً في عملية التنمية الاقتصادية، ولذلك سعت الحكومة إلى تعزيز الأمن الغذائي الفلسطيني، كماً ونوعاً، والتوجه نحو الاكتفاء الذاتي من المنتجات الحيوانية والنباتية المحلية. وفي إطار دعمها للقطاع الزراعي قامت الحكومة بالمصادقة على توصيات اللجنة الفنية الخاصة بوضع آليات إستيراد المنتجات الغذائية الزراعية وخاصة زيت الزيتون.

وفي مجالات أخرى قامت الحكومة ممثلةً بوزارة الزراعة بما يلي:

- رصد الأمراض الوبائية في الحيوانات والدواجن، وإرسال التقرير النصف الثاني والسنوي إلى منظمة الاوبئة العالمية، والحصول على الموافقة على إعلان فلسطين خالية من مرض الطاعون البقري رسمياً.
- تحصين عدد كبير من الأغنام والأبقار ضد العديد من الأمراض.
- إدخال عدد من الفحوصات الجديدة، وفحص مزارع الأمهات والفقاسات ومختلف المزارع.
- عقد اجتماعين مع وزارة الصحة لمناقشة الأمراض الوبائية المشتركة، والإشتراك في اللجنة الفنية الفلسطينية الأردنية في الأردن لقطاع الثروة الحيوانية وتوفير لقاح للتسمم المعوي، وإعداد (4) مذكرات تفاهم زراعية مع الأردن في مجال مختلفة.
- تدريب (40) مهندساً من وزارة الزراعة على (الجلوبال جاب) ، ونظام إدارة الجودة، و(HACCP).
- إعداد مشروع قانون التأمين الزراعي، ورصد (6 ملايين) دولار من الموازنة العامة للسلطة بشكل مبدئي لصالح صندوق التأمين الزراعي.
- عقد اجتماع لمجموعة عمل تخصصية للإقراض الزراعي الصغير، ومتابعة التفاوض مع مختلف المؤسسات والجهات المانحة لزيادة نسبة القروض المخصصة للقطاع الزراعي والمزارعين.
- ترخيص (45) منشأة زراعية، والموافقة على تسجيل جمعيتين أجنبيتين وجمعية أهلية واحدة.

- إعداد الأجنحة الزراعية وطباعة (1000) نسخة وتوزيعها، وتنفيذ (3) دورات تدريبية للمهندسين الزراعيين، وورش عمل ودورات محلية وخارجية.
- إحكام البروتوكولات الخاصة بإنتاج البطاطا والفرولة وأصل اللوزيات في مختبرات التكاثر بالأنسجة.
- ترخيص (30) محلاً لتداول المبيدات الزراعية في المحافظات الشمالية، وتنفيذ قرار عدم تداول عبوات المبيدات الزراعية التي لا تحمل بطاقة بيان باللغة العربية، وإصدار (10) موافقات استيراد للمبيدات الزراعية المسموح تداولها، و(21) موافقة إدخال للمبيدات الزراعية.
- البدء بمشروع مكافحة ذبابة البحر المتوسط، والمشاركة في المشروع الإقليمي لمكافحة ذبابة ثمار الزيتون.
- إعداد المسودة الأولى لاستراتيجية القطاع الزراعي، وإعداد الخطة والموازنة للعام 2010.
- تنفيذ دورات تدريبية لموظفي المديرية تعنى بالتدريب ما بين الحقل والمكتب، ووضع برنامج تدريبي كامل لجميع الموظفين.
- المصادقة على إقرار نظام صحة الحيوان ونظام الحجر البيطري من قبل مجلس الوزراء.
- عقد اجتماع مع مركز الحارس في بيت لحم، واجتماع مع اتحاد المزارعين، ومساعدة الاتحاد التعاوني الزراعي بانتداب مهندس زراعي لمساعدة الاتحاد في تنفيذ أنشطته.
- استصلاح وتأهيل (800) دونم في مختلف المحافظات، وشق وتجهيز (26) كم من الطرق الزراعيه وفردها بالبسكورس، وإنشاء (110) آبار جمع مياه الأمطار، واستكمال ربط (12) بئراً زراعياً في قلقيلية ومحيطها بشبكة الكهرباء، وربط (40) بئراً زراعياً بشبكة الكهرباء، وإعادة تأهيل (7) آبار زراعيه في الأغوار.
- إنشاء مواقع مشاهدة للمياه غير التقليديه في قلقيليه، وتدريب جهاز الإرشاد على أخذ عينات المياه والتربة.
- زراعة (497 ألف) شتلة مثمرة، منها (137 ألف) زيتون، و(192 ألف) لوزيات، و(16500) كغم من اللوز، وزراعة (1900) دونم بالأشتال الحرجية، وإنشاء محميات رعويه بمساحة (3000) دونم، وتسييج وزراعة (200) دونم بالأشتال الرعويّة، وزراعة (2500) دونم باللوز، و(16) طناً بذور لوز مر، و(100) دونم مانجا، و(70) دونماً أفوكادو، و(20) دونماً قشطه، و(250) دونماً جوافة.
- جمع (15) كغم من بذور المرعي، وإنبات (200 ألف) بادرة رعوية للموسم الزراعي 2010-2011.
- توثيق أسماء أصحاب الأراضي ومالكها ومستأجريها والتي تقع خلف الجدار لتسهيل دخولهم إلى أراضيهم.
- تشكيل وحدة خدمات قانونيه تعنى بقضايا ضد الإعتداءات الإسرائيلية بما فيها المستوطنين، ورصد (مليون) شيكل من قبل الحكومه لصندوق هذه الوحدة.
- تشكيل فريق من (30) موظفاً للتوثيق القانوني وحصر أضرار الجدار، وتوثيق الأحداث اليومية للتحديات من قبل المستوطنين على المزارعين ومزروعاتهم، وتزويد المزارعين ببعض الأشتال لزراعتها.
- تزويد المزارعين في منطقتي بورين وعصيرة القبلية بـ (1000) شتلة زيتون، وتوزيع الأشتال على المزارعين خلف الجدار وبمحاذاته ضمن مشروع تخضير فلسطين.

ثالثاً: دعم القطاع السياحي

رغم العراقيل التي يضعها الاحتلال أمام الحكومة في تنفيذ مخططاتها، إلا أن ها حرصت على تفعيل السياحة وتطويرها في فلسطين من أجل ترويج وتسويق فلسطين كمقصد سياحي متميز ، فقد قامت الحكومة بتشكيل لجان مشاركة فلسطين في معرض شنغهاي 2010.

وقامت الحكومة في الربع الثالث لعملها ممثلةً بوزارة السياحة والآثار بـ:

- استقبال العديد من الضيوف لرسميين منهم: وزير خارجية النمسا ، وكيلا وزارة الخارجية الايطالية، وعدد من القناصل والمؤسسات الدولية، ومع سكرتير الدولة الاسباني لشؤون السياحة.
- تنظيم أمسية فلسطينية في مدريد، وتنفيذ حملة ترويجية في أمريكا، والقيام بزيارة رسمية إلى قبرص .
- المشاركة في العديد من المعارض والمؤتمرات والمحافل السياحية العالمية : معرض (FITUR) في إسبانيا، معرض روما ، معرض (BIT) في ميلانو ، ومعرض تركيا الدولي ، وافتتاح معرض آثار غزة لمنتدى الحضارات في ألمانيا.
- الحصول على إعفاءات جمركية لعدد من المشاريع السياحية، ولسيارات التشغيل، وتمديد الإعفاء لعدد من المشاريع السياحية.
- مواصلة العمل من خلال اللجنة العليا لمشروع أريحا (10000) عام للتخصيص للفعالية، وإنجاز الخطة الاستراتيجية القطاعية لقطاعي السياحة والتراث الثقافي .
- إعداد الأجندة الخاصة بالفعاليات الثقافية والسياحية، وتفعيل قانون الاستثمار الخاص بالقطاع السياحي ، ومواصلة الرقابة على المؤسسات السياحية وترخيصها وفق الأنظمة والقوانين .
- تنفيذ المراحل الأولى من المشاريع الممولة من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية ووكالة التعاون اليابانية .
- بناء قائمة تفصيلية للمواقع الأثرية (خرية، تل، بلدة قديمة) في فلسطين حدود العام 1967 باستخدام أنظمة المعلومات الجغرافية (ArcGIS)، وتطوير قاعدة البيانات وبناء المصنفات والتقارير .
- عمل أرشفة أولية للصور الموجودة لدى دائرة الآثار والخاصة بالمواقع الأثرية والحفريات والمشاريع، وإعادة طباعة اللائحة التمهيدية لمواقع التراث الثقافي الفلسطيني باللغتين العربية والانجليزية .
- إنجاز المرحلة الأولى من الصفحة الإلكترونية الخاصة بقطاع الآثار والتراث الثقافي؛ لتسويق السياحة والآثار الفلسطينية محلياً وعالمياً.
- مواصلة الكشف عن المواقع الأثرية لأغراض ترخيص البناء، والمشاركة في جلسات مجلس التنظيم الأعلى .
- إنجاز التصميم التفصيلي ووثائق العطاء لمشروع المتحف الأرضي في بيت لحم بقيمة (1000000) دولار.
- تقديم الدعم اللوجستي لقطاع المتاحف من خلال توريد المتاحف بأجهزة حاسوب وطابعات، , وأجهزة (Lcd)، وإعادة تأهيل وتطوير متحف قصر هشام في أريحا، وإعادة تأهيل وتطوير متحف طولكرم .
- تنفيذ العدي من عمليات التنقيب الإنقاذي في عدد كبير من المواقع نجمت عنها اكتشافات هامة لقبور قديمة في بيت لحم وبيت ساحور والطيبة.
- التخصيص للموسم السادس لأعمال تطوير وتأهيل موقع تل السلطان في أريحا، وتطوير قاعدة البيانات الأثرية ومواجهة ظاهرة سرقة الآثار والاتجار غير القانوني بالمواد الأثرية، وتأهيل عدد من المواقع.

- تنفيذ مشروع صيانة وتأهيل المواقع الأثرية والتراثية بتمويل من الحكومة الفللس طينية بقيمة (198000) دولار.
- المشاركة في عدد من المؤتمرات المتعلقة بالأثار والتراث الثقافي، أبرزها: المؤتمر العام لليونسكو في باريس، مؤتمر الأثار والتراث الحضاري للدول العربية في الجزائر.

رابعاً: دعم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

سعت الحكومة إلى زيادة المردود الاقتصادي لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، للارتقاء بالأداء الحكومي وتعزيز النجاعة والشفافية في العمل، وقامت الحكومة بالمصادقة على تشكيل مجلس إدارة الهيئة الفلسطينية لتنظيم قطاع الإتصالات.

ومن خلال وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حققت الحكومة إنجازات تمثلت بـ:

- إستصدار قرار مجلس الوزراء بتنسيب أعضاء هيئة تنظيم قطاع الاتصالات للرئيس للمصادقة عليه.
- عمل مسودة وثيقة سياسات الحكومة الالكترونية 2010-2012، ومسودة خطة العمل الاستراتيجية، وتعيين مستشارين وخبراء لتأمين الإستشارات الفنية والقانونية اللازمة لتنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية، وتشكيل لجنة وزارية لمناقشة قانون المعاملات الالكترونية.
- إنشاء قاعدة بيانات وبنك معلومات محوسب عن جميع المعاملات الحكومية بالتفصيل وحصر قواعد البيانات الحكومية.
- ربط (22) مؤسسة حكومية جديدة على الشبكة الحكومية، والمتابعة اليومية لأنظمة المراقبة المتعلقة بخدمة الإنترنت، وإنشاء شبكة الإدارة العامة للبريد وتجهيزها بالكامل.
- تقديم المساعدات الفنية والإستشارات في مجال الشبكات وأمن الشبكات للمؤسسات والوزارات.
- تشكيل فريق داخلي لإعداد الاستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبريد، وتشكيل فريق وطني لمرجعة الاستراتيجية، و(4) فرق قطاعية.
- إنجاز المرحلة الأولى من المشروع الإستشاري وتقييم الواقع بالتعاون مع الوكالة الامريكية للمساعدات الدولية.
- المراقبة على مشغلي خدمات الاتصالات والكشف الدوري على الأبراج الخاصة بهم والتأكد من التزامهم بالمواصفات الفنية قبل وبعد حصولهم على الرخصة، وتخفيض نسبة الرسوم إلى (75)%.
- تصويب أوضاع الشركات المقدمة للخدمات في المحافظات لوقف تجاوزاتها وإزالة أبراج غير مرخصة.
- إعادة تقييم خدمات الانترنت المقدمة من شركة الاتصالات واعتماد أسعار جديدة.
- إعداد مشروع مشترك مع البنك الدولي للتخصير لانطلاق هيئة تنظيم الاتصالات ورفع مستوى الكفاءة للعاملين بها.
- الاعداد لعملية فصل شركات مجموعة الاتصالات عن بعضها، وإصدار (226) رخصة لشركات عاملة في حقل الاتصالات، واستيراد أجهزة سلكية ولاسلكية، وإصدار رخص للاتصالات عبر الانترنت.

- عقد الاجتماعات الدورية مع اللجنة الثلاثية (الاتصالات والداخلية والإعلام)؛ لمتابعة قضايا المرئي والمسموع والفضائيات.
- وضع آلية عمل لتفعيل خدمة البريد الممتاز الداخلي والطرود الداخلية والبريد الحكومي، وتشغيل (6) سيارات لنقل وتوزيع البريد إلى كافة المكاتب البريدية في كافة المحافظات وبصفة يومية ، والعمل بالشعار الجديد للبريد.
- مشاركة (62) متدرباً من موظفي القطاع الحكومي في دورة (ICDL)، و(12) متدرباً من مؤسسات القطاع الحكومي في دورة (سيسكو)، ودورة إدارة سياسات قطاع الاتصالات في الوسط العربي.
- المشاركة في فرق التميز المشكلة من قبل الوزارة مع فريق (USAID)، وعقد الدورات اللازمة لتطوير أداء المشاركين.
- المشاركة في العديد من المؤتمرات الدولية، مثل : التعاون الفني والمعرفي مع السلطة الوطنية الفلسطينية والأسكوا بالأردن، والاجتماع الأول لفريق العمل العربي للتحضير لمؤتمر المندوبين المفوضين 2010 في الامارات.
- المشاركة في ورشات عمل واجتماعات محلية وإقليمية بالتعاون مع اتحاد الاتصالات الدولي والأسكوا وجامعة الدول العربية.

خامساً: إصلاح إدارة الأراضي

قامت الحكومة في مجال إصلاح إدارة الأراضي بالمصادقة على (18) قرار منح أذونات شراء غير منقولة للأشخاص المعنويين والأجانب الطبيعيين، وذلك بعد استيفائهم لكافة الشروط.

ومن جانب آخر قامت سلطة الأراضي بـ:

- إنجاز التصميمات الداخلية لمكتب جنين، والتحضير لتجهيز المبنى بالمعدات والأثاث اللازم من خلال مشروع (PACE) لتعزيز القدرات الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية.
- إنجاز (16) حوضاً من أحواض التخمين في ترقوميا، وتحضير مخططات وجدول حقوق لسنة أحواض في بيتونيا، وتعليق (6) جداول حقوق في محافظة بيت لحم.
- إنجاز أعمال التمديد الخاصة بشبكة الحاسوب في مقر سلطة الأراضي، وإنجاز أعمال التمديد الخاصة بشبكة الحاسوب في مكتب تسوية بيت لحم.
- فتح سجلات في دائرة التسجيل لاستلام سندات التسجيل لـ (3) أحواض في بيتونيا، و(4) في بير نبالا.
- تعيين (60)% من الكوادر اللازمة لتشكيل فرق التسوية الخمسة اللازمة للشروع بأعمال التسوية في المحافظات الشمالية.
- إنجاز أعمال الكشف والمتابعة لـ (72) قطعة من أملاك الحكومة في المحافظات، وإتمام أعمال المساحة لـ (1450) دونماً في بيت لحم.

- إنجاز (55%) من بناء نظام تسجيل الأراضي المحوسب، والانتهاه من إدخال بيانات (55%) من أراضي محافظتي رام الله والبييرة.
- البدء بأعمال الحفريات لبناء مقر سلطة الأراضي في محافظة بيت لحم.

رابعاً: قطاع البنية التحتية

يعد تطوير البنية التحتية وسيلة هامة لخدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة، وعلى ذلك فقد قامت الحكومة بالمصادقة على (8) قرارات لدعم البنية التحتية، وكان أهمها المصادقة على توصيات اللجنة الوزارية للاشراف على مشروع إعداد المخطط المكاني، وكذلك المصادقة على توصيات لجنة البنية التحتية الوزارية الدائمة .

وقد تمثلت إنجازات الحكومة في الربع الثالث لعملها ضمن سياسات هذا القطاع بـالتالي:

أولاً: النقل والمواصلات على الطرق

حرصت الحكومة من خلال خطتها على أهمية ضمان النجاعة والسلام المرورية في حركة البضائع والأشخاص، فقد صادقت على توصيات اللجنة الخاصة بدراسة الحوادث المرورية والسلامة العامة . أما في مجال توفير الدعم للخطوط الجوية الفلسطينية فصادقت على توصيات اللجنة الفنية المختصة لدراسة إنشاء مطار فلسطين الدولي .

وتمثلت إنجازات وزارة النقل والمواصلات خلال هذه الفترة بما يلي:

- إعداد نظام النقل الخاص بالحافلات، وتصويب أوضاع الشركات القائمة والمؤسسات الحكومية مع النظام ، وتأهيل شركات جديدة وتحديد الاحتياجات للمحافظات .
- عمل دراسة لشركات تأجير السيارات السياحية، وتحديد الآليات المتبعة لعملية التأجير وتحديد احتياجات المناطق لفتح شركات جديدة.
- تنظيم خطوط السير للحافلات، حيث تم حصر خطوط السير لكل شركة ودراسة التقاطعات بين الخطوط، وتنظيم قطاع السرفيس.
- متابعة مكاتب التاكسي والتزام أصحابها بمحطات وساحات الوقوف وتوجيه إنذارات للمكاتب غير الملتزمة .
- استمرار حملة ضبط الرقابة على المركبات الحكومية بالتعاون مع الشرطة، ووقف صرف المواصلات الثابتة للموظفين الذين بعهدتهم خارج أوقات الدوام ، حيث تم ضبط ق واعد تسلم (2261) مركبة حكومية جديدة وتسليمها للجهات المعنية.
- إعداد المخططات الهيكلية والتنظيمية، وإعداد الدراسات البيئية والاقتصادية التصاميم الفنية لإنشاء مطار فلسطين الدولي (القدس).
- تنظيم دورات تدريبية ومهنية للمهندسين والفنيين والعاملين في الخطوط الجوية الفلسطينية.
- إعداد الدراسات والمخططات الشاملة لربط قطاع غزة والضفة الغربية، وربط فلسطين مع الدول المجاورة .
- تطبيق نظام الرخص الشخصية، والمتابعة مع مجلس الوزراء لإقرار قانون المرور الجديد واللائحة التنفيذية .
- إعداد دليل الإجراءات لمختلف الإدارات، وتحضير دليل النقل على الطرق، وإعداد نظام رسوم مالي حديث .

- دراسة نظام العمل بالنقاط السوداء على الرخصة لثلاث دول مجاورة، ونظام استخدام المركبات الحكومية.
- حوسبة الإدارات التي تقدم خدماتها للجمهور ، وحوسبة قطاع الخدمات، والاجراءات المالية للترخيص والنقل على الطرق والشؤون المالية وهندسة المركبات والمعاهد والمدارس والنقل الحكومي.
- جمع (1323) مركبة غير قانونية وبيعها بقيمة (641098) شيكل ومصادرتها وبيعها عبر المزاد العلني.
- استكمال تنفيذ مشروع "إعرف وطنك" ومتابعة تركيب الشاخصات الارشادية في جميع المحافظات ، وتطوير المعايير الفنية للسلامة المرورية بالتعاون مع خبراء من الـ (GTZ).
- تفعيل عمل دائرة التفتيش والموازن ووضع نظام عمل لها لتطبيق الحمولات الزائدة على الشوارع، وتفعيل التفتيش الميداني، حيث تم الكشف على (93) موقعاً تعزيزاً للرقابة والشفافية وتطبيقاً للقانون.
- إدخال كافة بيانات الأرصاد الجوية وأرشفتها ، وعمل نشرة عن الأرصاد الجوية ، و مراسلة الأرصاد البريطانية لإحضار البيانات المناخية عن فلسطين أثناء عهد الانتداب البريطاني، وتوفير الدعم اللوجستي لمبنى الأرصاد الجوية والمحطات التابعة له.
- تدريب (32) موظفاً على قيادة الحاسوب (ICDL)، وتدريب (8) موظفين في دورة لغة، و (6) موظفين في القيادة الادارية، وإرسال موظفين إلى مصر واثنين إلى إسبانيا.
- بناء دائرتي ترخيص أريحا وطولكرم واستكمال ومتابعة الاعمال في دائرتي ترخيص رام الله والخليل المستأجرات بالتعاون مع الـ (USAID)، ومتابعة أعمال التنشيط في دائرة ترخيص نابلس.

ثانياً: دعم الإسكان وتأهيل شبكات الطرق والمباني العامة والبيوت المدمرة

واصلت الحكومة خلال فترة الربع الثالث العمل على توفير الخدمات الملائمة للمواطنين والمؤسسات الحكومية، كما تهدف إلى المساهمة في ترشيد النفقات الحكومية في قطاع الطرق والأبنية وفقاً لما جاء في خطتها.

وعلى صعيد آخر قامت الحكومة ممثلة بوزارة الأشغال العامة والإسكان بـ:

- مواصلة بلورة المبادرة التي تستهدف فحص احتياجات موظفي السلطة الوطنية من الشقق السكنية ، كخطوة أولى نحو تأمين السكن الملائم لكافة الشرائح المجتمعية وخاصة ذوي الدخل المحدود.
- إنهاء تحضيرات إطلاق برنامج "فرصة" بتمويل من الـ (USAID)، وسيتم خلال المرحلة الأولى توفير الفرصة لتشغيل وتدريب (100) من الخريجين الجدد لمدة تسعة شهور، يتقاضى الخريج خلالها راتباً مقداره (600) دولار.
- إنهاء التحضيرات لإطلاق مشروع خارطة الطرق وانشاء لشوارع في الضفة الغربية، وتوقيع مذكرة التفاهم الخاصة بذلك بين الوزارة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.
- تنفيذ (12) مشروع إعادة إنشاء أو إعادة تأهيل أو صيانة مجموعة من الطرق في المحافظات المختلفة بقيمة (1.02 مليون دولار و8.45 مليون شيكل) وبطول (13.1) كم.
- الاستمرار أو المباشرة في تنفيذ (12) مشروع إعادة انشاء أو إعادة تأهيل مجموعة من الطرق بقيمة (2.68 مليون دولار و7.72 مليون شيكل) وبمجموع أطوال (20.8) كم.

- طرح أو إحالة عطاءات (11) مشروع إعادة إنشاء وتأهيل وصيانة طرق تمهيداً للمباشرة في تنفيذها بقيمة (مليون دولار و 18.22 مليون شيكل) وبطول (33.4) كم.
- التنسيق والمتابعة مع الـ (USAID) لتنفيذ (27) مشروع طرق ضمن برنامج البنية والتي يتجاوز مجموع أطوالها (109.6) كم وبتكلفة (76.78 مليون) دولار، والتفاهم والتنسيق مع الـ (USAID) حول مجموع المشاريع الجديدة لتحضير التصاميم ووثائق عطاءاتها.
- الانتهاء من تنفيذ (4) مشاريع لإصلاح أو صيانة بعض المباني العامة بقيمة (0.74 مليون) شيكل.
- الاستمرار أو المباشرة في تنفيذ (13) مشروعاً لإنشاء مباني عامة بقيمة (26.68 مليون) شيكل، منها: مبنى الشهيد ياسر عرفات في جامعة أبو ديس، ومشروع تطوير استاد أريحا.
- طرح أو إحالة (8) عطاءات لمشاريع إنشاء أو صيانة بعض المباني والمرافق العامة بقيمة (5.67 مليون) شيكل، وأهمها مبنى تأهيل الشبيبة في الخليل وصالة النادي الأرثوذكسي في بيت ساحور .
- الاستمرار في تنفيذ أعمال التشطيبات في باقي مباني مشروع مجمع حي السلام بتكلفة (8 ملايين) دولار.
- الاستمرار في تنفيذ المبنى الأول في مشروع مجمع الوزارات بقيمة (32.63 مليون) شيكل، وإعادة طرح عطاء المبنى الثاني في المشروع بقيمة (33.8 مليون) شيكل، والمباشرة في تنفيذ مبنى مجلس الوزراء في المشروع بقيمة (22.6 مليون) شيكل، وإصدار المباشرة للاستشاري للإشراف على المبنى الثاني ومبنى مجلس الوزراء بقيمة (1.07 مليون) شيكل.
- توقيع عقود تشطيب وإعادة تأهيل مبنى هيئة الإذاعة والتلفزيون في رام بقيمة (33.94 مليون) شيكل.
- تنفيذ (4) مشاريع لإنشاء أو إصلاح أو صيانة بعض المباني الأمنية بقيمة (2.87 مليون) شيكل، والاستمرار أو المباشرة في تنفيذ (4) مشاريع لإنشاء أو تشطيب أو إصلاح أو صيانة مجموعة من المباني والمنشآت الأمنية بقيمة (11.25 مليون) شيكل، واستمرار تنفيذ مشروع إنشاء أكاديمية الأمن الوقائي في أريحا بقيمة (2 مليون)، وطرح وإحالة عطاءين لإصلاح أو صيانة بعض المباني والمنشآت الأمنية بقيمة (0.4 مليون) شيكل.
- توقيع عقود مشاريع المرحلة الثانية من مشروع مقاطعة نابلس بقيمة (13.90 مليون) شيكل، وعطاء مبنى المنامات ومبنى محافظة نابلس ومكاتب وزارة الداخلية بقيمة (18.93 مليون) شيكل، وإحالة عطاء المرحلة الثالثة من المشروع بقيمة (18 مليون) شيكل، وإحالة عطاء الخدمات الهندسية للإشراف على مشروع مقاطعة نابلس للمكاتب الاستشارية المحلية بقيمة (1.6 مليون) شيكل.
- الحصول على موافقة الممول على وثائق عطاء الخدمات الاستشارية للإشراف على مشروع مقاطعة جنين، ومتابعة تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع إعادة بناء مقاطعة الخليل بقيمة (1.13 مليون) شيكل، وطرح عطاء المرحلة الثانية من مشروع إعادة بناء مقاطعة أريحا بقيمة (1.8 مليون) شيكل.
- الاستمرار في تنفيذ مشروعين لإنشاء مبنى الصيانة والخدمات وأبراج الحراسة ومبنى القيادة والعمليات في معسكر العمليات في النويعة بقيمة (6.12 مليون) شيكل، والمباشرة في تنفيذ مشروع إنشاء مبنى التجهيز والإمداد، وعطاء الأعمال الخارجية بقيمة (5.88 مليون) شيكل.

- الاستمرار في تنفيذ مبنى المنامات في معسكر التدريب في النويعة بقيمة (6.42 مليون) شيكل، مبنى الغرف الصفية بقيمة (4.45 مليون) شيكل، مبنى الخدمات بقيمة (2.37 مليون) شيكل، ومبنى المطبخ وصالة الطعام بقيمة (4.99 مليون) شيكل، والمباشرة في تنفيذ عطاء البنية التحتية والأعمال الخارجية في المعسكر بقيمة (7.06 مليون) شيكل، وطرح عطاء إنشاء خزانات المياه ومحطة تنقية المياه العادمة في المعسكر بقيمة (1.64 مليون) شيكل.
- الانتهاء من تنفيذ عطاء السور الخارجي لمعسكر الأمن الوطني في جنين بقيمة (0.60 مليون) شيكل، والمباشرة في تنفيذ عطاء إنشاء مبنيين من مباني المنامات بقيمة (6.53 مليون) شيكل، وطرح عطاء البنية التحتية للمعسكر للمقاولين بقيمة (3.42 مليون) شيكل، وتوقيع عقود الإشراف على المشروع بقيمة (0.53 مليون) شيكل، والحصول على موافقة الممول على طرح عطاء إنشاء صالة الطعام ومبنى المنامات الثالث بقيمة (7.48 مليون) شيكل.
- الاستمرار في تنفيذ مشروع إنشاء عمارة خامسة في الاسكان النمساوي في نابلس بقيم ة (6.34 مليون) شيكل، وطرح عطاء مشروع إنشاء (74) شقة سكنية في قلقيلية بقيمة (11.5 مليون) شيكل.
- الانتهاء من تنفيذ (9) مشاريع إصلاح أو إعادة بناء منازل بقيمة (2.38 مليون) شيكل ضمن برنامج إصلاح الأضرار، والاستمرار في تنفيذ (6) مشاريع إعادة بناء منازل بقيمة (1.55 مليون) شيكل.

ثالثاً: إدارة المياه والمياه العادمة

وفقاً لما ورد في خطتها حول حماية مصادر المياه الفلسطينية وضمان إيصال خدمات المياه إلى كافة التجمعات السكانية في فلسطين، صادقت الحكومة على تشكيل لجنة توجيهية لمتابعة تنفيذ البرنامج الشامل لإجراء إصلاحات في قطاعي المياه والمياه العادمة.

إلى جانب ذلك تمثلت إنجازات سلطة المياه بما يلي:

- متابعة قضية تأمين المساعدات المالية الخاصة ببرنامج إعادة هيكلة قطاع المياه وخاصة مع البنك الدولي، الوكالة الفرنسية (AFD)، والتزام الهيئتين بمبلغ (4.5 مليون) دولار.
- متابعة قضية تأمين المساعدة المالية مع الحكومة السويدية اللازمة لإطلاق مشروع إعادة مراجعة لواقع قطاع المياه، وتوقيع اتفاقية مع الـ (UNICEF) لتنفيذ برنامج المساعدات السنوي.
- المشاركة في مؤتمر كوبنهاغن حول التغير المناخي، و في الاجتماع الخاص بإعداد استراتيجية مواجه ة الجفاف في دول حوض المتوسط، والمشاركة في دورة تدريبية للعلاقات العامة في الصين.
- رئاسة لجنة إعداد مقترح مشروع تحلية مياه الفشخة وتقديمه للحكومة الهولندية من خلال برنامج (ORIO)، ورئاسة اللجنة الخاصة بإعادة تنظيم الآبار العشوائية في منطقة حوض الفارعة ومحافظة جنين
- متابعة التنسيق لمشاريع المياه، ومتابعة المشاريع المتعلقة بالمناطق المهمشة ومناطق (ج)، ومتابعة مساعدات للتجمعات البدوية والمناطق المهمشة، ومتابعة لجنتي الجفاف و(Advocacy).
- قيادة الفريق الوطني لإنجاز الاستراتيجية الخاصة بقطاع المياه وخدمات الصرف الصحي.

- إعداد قائمة أولويات مشاريع الصرف الصحي وتقديمها إلى الاتحاد الأوروبي، والتي تغطي قيمة المنحة المخصصة بقيمة (10 ملايين) يورو، وإعداد قائمة المشاريع المقترحة للاتحاد الأوروبي لتغطية المنحة المخصصة لقطاع المياه وخدمات الصرف الصحي للعام 2010 بقيمة (10 ملايين) يورو.
- إعادة تنظيم استخدامات مياه نبع عين السلطان، وترخيص (5) حفارات، وحجز (30) حفارة في ذمة محافظة جنين، وتسليم إخطارات لأصحاب الآبار المخالفة في منطقة الفارعة ومحافظة جنين.
- المشاركة في إعداد نظام ربط المنشآت والمساكن في شبكة الصرف الصحي، ومراجعة وتدقيق التصاميم لـ (21) مشروعاً لشبكات المياه والصرف الصحي.
- المشاركة في أعمال لجنة تطوير مصادر المياه في الأغوار، وإعداد المسودة الأولية لقانون المياه المعدل.
- إعداد قاعدة معلومات لمشاريع اللجنة الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة، وإعداد المخططات الفنية (30) مشروعاً.
- متابعة مشروع ميثلون طوباس الممول من الوكالة الفرنسية للتنمية وتجهيز وثائق العطاء الخاصة بالمنحة.
- المشاركة في اجتماع لجنة الخبراء التابعة لمجلس وزراء المياه العرب، وفي اجتماعات مجموعة قطاع المياه بين سلطة المياه والدول المانحة، والاجتماع الخاص بمناقشة آليات الدعم من خلال برنامج (ENP)، والمشاركة في الاجتماعات التنسيقية لبرنامج المساعدات للاتحاد الأوروبي.

رابعاً: إدارة النفايات الصلبة وحماية البيئة

سعت الحكومة خلال فترة الربع الثالث لعملها إلى توفير الحماية للمواطنين من التلوث البيئي، فقد تمكنت من إصدار قرار أممي جديد لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير التقييم للأوضاع البيئية الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن غزة وذلك في الدورة الاستثنائية المنعقدة في إندونيسيا.

وقامت الحكومة ممثلةً بسلطة جودة البيئة بـ:

- المشاركة مع صوت فلسطين في إعداد برنامج إذاعي، وتم إنتاج (4) حلقات منه، واستمرار إنتاج دليل الأسرة صديقة البيئة.
- إعداد مقترح مشروع لتقييم قطاع البيئة والتركيز على تفعيل دور الرقابة والتفتيش، وإعداد خطة رقابة بيئية للنفايات الطبية.
- إصدار موافقات بيئية لمشاريع تطويرية جديدة، ومتابعة حالات محدودة من القضايا البيئية قضائياً.
- عقد المؤتمر البيئي الدولي الثاني بالشراكة مع جامعة النجاح.
- الكشف على منشآت ومصانع ومشاريع، والمشاركة في اجتماعات اللجنة الفنية لتخصيص الأراضي الحكومية.
- المشاركة في تطوير مناهج الصف الثامن الأساسي فيما يخص مادة البيئة، وتنظيم مجموعة محاضرات توعوية للمدارس، ومقابلات تلفزيونية حول التعليم البيئي والنفايات الخطرة.

- المشاركة في اللجنة التحضيرية الخاصة بمؤتمر الجودة، وفي أعمال قمة المناخ في كوبنهاجن، وعرض الإستراتيجية الوطنية للتأقلم مع التغير المناخي، وتشكيل وحدة داخلية للتغير المناخي.
- إنهاء مسودة نظام حماية الطبيعة، وإعداد مسودة إستراتيجية قطاع البيئة ورفعها إلى وزارة التخطيط.
- إصدار قرار أممي جديد لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير التقييم للأوضاع البيئية الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن غزة وذلك في الدورة الاستثنائية في إندونيسيا.
- المشاركة في اجتماعات الدورة الحادية والعشرين لمجلس وزراء البيئة العرب، وعقد الإجتماع الثاني للجنة البيئة القطاعية، والتحضير لورشة العمل الخاصة بالإتفاقيات البيئية الدولية.
- إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التصحر، ومتابعة إعداد الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة.
- البدء بتنفيذ المشروع الخاص بإعداد خطة إدارة النفايات الخطرة، والتعاقد مع خبير وتشكيل فريق عمل وعقد عدة اجتماعات.
- العمل مع وزارة المالية على توفير الميزانية للبدء بالعمل على مشروع إعداد المؤشرات البيئية.
- الحصول على موافقة وزارة التخطيط لتنفيذ مشروع تطوير خطة للإصلاح المؤسسي والسياساتي لسلطة جودة البيئة.

الصعوبات والتحديات التي واجهت الحكومة

- عدم اعتماد المشاريع والخطط المعتمدة ضمن الخطة متوسطة المدى مالياً وعدم توفير الدعم المالي لها، مما يعيق تنفيذ المشاريع والخطط.
- نقص بعض التجهيزات الفنية وبالتالي صعوبة إنجاز عمليات الكشف الفني الدقيق على محطات البث الخاصة بشركات الاتصالات والرقابة على الطيف الترددي، إضافة إلى التأخير في المصادقة على أعضاء مجلس إدارة هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، الأمر الذي يؤدي إلى التأخير في تحقيق أهداف إنشاء الهيئة وتنظيم القطاع.
- إعاقة تنفيذ العديد من المشاريع والخطط والبرامج المدرجة في خطة الإصلاح والتنمية، لعدم وضوح مقدار التمويل المتوفر للبرامج المختلفة في الخطة، وعدم وضوح الوقت أو الإطار الزمني لتوفر هذا التمويل.
- إعاقة تنفيذ جزء هام من المشاريع والبرامج؛ بسبب صعوبة تحديد الوزارات والمؤسسات لاحتياجاتها أو تغييرها لهذه الاحتياجات والمتطلبات.
- انعدام السيطرة على المعايير الحدودية، الأمر الذي أثر سلباً على حرية حركة البضائع والأفراد، فقد حال أيضاً دون تنفيذ بعض البرامج والمشاريع.
- تنفيذ مشاريع طرق الفصل المتعلقة بجدار الفصل العنصري والتي تشكل عائقاً أمام تنفيذ شبكات طرق محلية وإقليمية، وحائلاً أمام تقديم خدمات تساهم في الوصول إلى تنمية مستدامة في الأراضي الفلسطينية.
- تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، واعتماد السلطة على الموائئ الإسرائيلية وقيود الاتفاقات الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكلفة النقل من وإلى المناطق الفلسطينية.
- عدم توفر التمويل اللازم لتنفيذ برامج ومشاريع قطاع النقل والمواصلات.
- التأخر في تنفيذ بعض برامج وزارة التربية والتعليم العالي في المحافظات الجنوبية بسبب الأوضاع السائدة، وعدم إقرار قانون التربية والتعليم.
- جدار الفصل العنصري حول المدينة المقدسة والحوالز العسكرية الثابتة على جميع مداخل المدينة تؤثر سلباً على المسيرة التعليمية فيها، حيث تعيق وصول الطلبة والمعلمين إلى مدارسهم، إضافة إلى آثار الجدار على كافة المناطق التي تضررت باختراقه لأراضيها، وكذلك تسرب الطلبة من مدارس القدس.
- الحصار والحوالز الإسرائيلية والجدار العازل حالت دون قيام الطواقم الطبية بعملها، الأمر الذي عرض المواطنين في قطاع غزة لأبشع الانتهاكات التي تتعلق بحقوق الإنسان.

- غياب نظام التأمين الصحي الشامل، وعدم قدرة وزارة الصحة على إدارة القطاع الصحي الحكومي في قطاع غزة بسبب سيطرة الانقلابيين على المؤسسات الصحية الحكومية وإقصائهم للكفاءات الفنية والإدارية على خلفية الانتماء السياسي.
- عدم تطبيق واحترام أحكام قانون العمل من قبل بعض أرباب العمل ، وعدم وجود محاكم عمالية وقضاة عمل في المحافظات، وضعف الرقابة والتفتيش على المنشآت بسبب محدودية الطواقم المؤهلة والمدربة والمجهزة.
- عدم وجود دراسة حول تحليل سوق الاستثمار السياحي ومتطلباته، إضافة إلى عدم وجود مخططات هيكلية للمناطق المدرجة كمناطق استثمار سياحي، وكذلك عدم شمول قانون الاستثمار على حوافز للاستثمار في المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر.
- ضعف النصوص القانونية بشأن العقوبات الرادعة والتي تفرض على المخالفين لقانون السياحة والأنظمة الصادرة بمقتضاه.
- تأثر عمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بلواقع السياسي الحالي في قطاع غزة والذي أدى إلى عدم الحصول على بيانات سجل السكان الخاصة بقطاع غزة ، وعدم التمكن من جمع بيانات التجارة الخارجية، إضافة إلى تأخر الحصول على بيانات الجمارك لعام 2008، وعدم تنفيذ التعداد الزراعي التجريبي في قطاع غزة، والنقص في بيانات الشتات وبيانات عرب 1948.
- عدم ملاءمة بعض مواد قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية مع متطلبات منظمة الأنتوساي والمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة، وكذلك ضعف التزام الجهات الخاضعة لرقابة الديوان بواجباتها والتزاماتها المنصوص عليها في القانون، بالإضافة إلى غياب الدور الفاعل للمجلس التشريعي.
- تقليص الموازنات السنوية المقدمة من قبل سلطة الأراضي وعدم كفاية ما يخصص لها عند إقرار الموازنة العامة.
- عدم إعطاء قطاع البيئة ما يستحقه من اهتمام من قبل صانع القرار ، بالإضافة إلى نقص التمويل اللازم والميزانيات المخصصة للمشاركة في النشاطات والفعاليات.
- انعدام التنسيق ما بين وزارة الإعلام والمنابر الإعلامية الرسمية (الإذاعة، التلفزة، ووكالة وفا).
- غياب الفهم السليم لطبيعة العلاقة بين وزارة الشباب والرياضة ومؤسسات العمل الاهلي الرياضي مثل: اللجنة الاولمبية والاتحادات الرياضية.
- عدم وجود مرجعية موحدة للتخطيط وتحديد الاولويات.
- عدم توفر المساحات اللازمة لإقامة المنشآت الرياضية، إضافة إلى عدم التنسيق بين الوزارات ذات الصلة ، في الجانب المتعلق بأولويات مشاريع البنية التحتية الرياضي والمواصفات الفنية الرياضية.

- استمرار الجانب الإسرائيلي في منع إدخال المواد الأساسية للبنية التحتية وصعوبة تحويل الرواتب لموظفي السلطة في قطاع غزة، ووضع العراقيل أمام حركة الأشخاص والبضائع داخل الأراضي الفلسطينية ومن الأراضي الفلسطينية إلى الدول المجاورة.

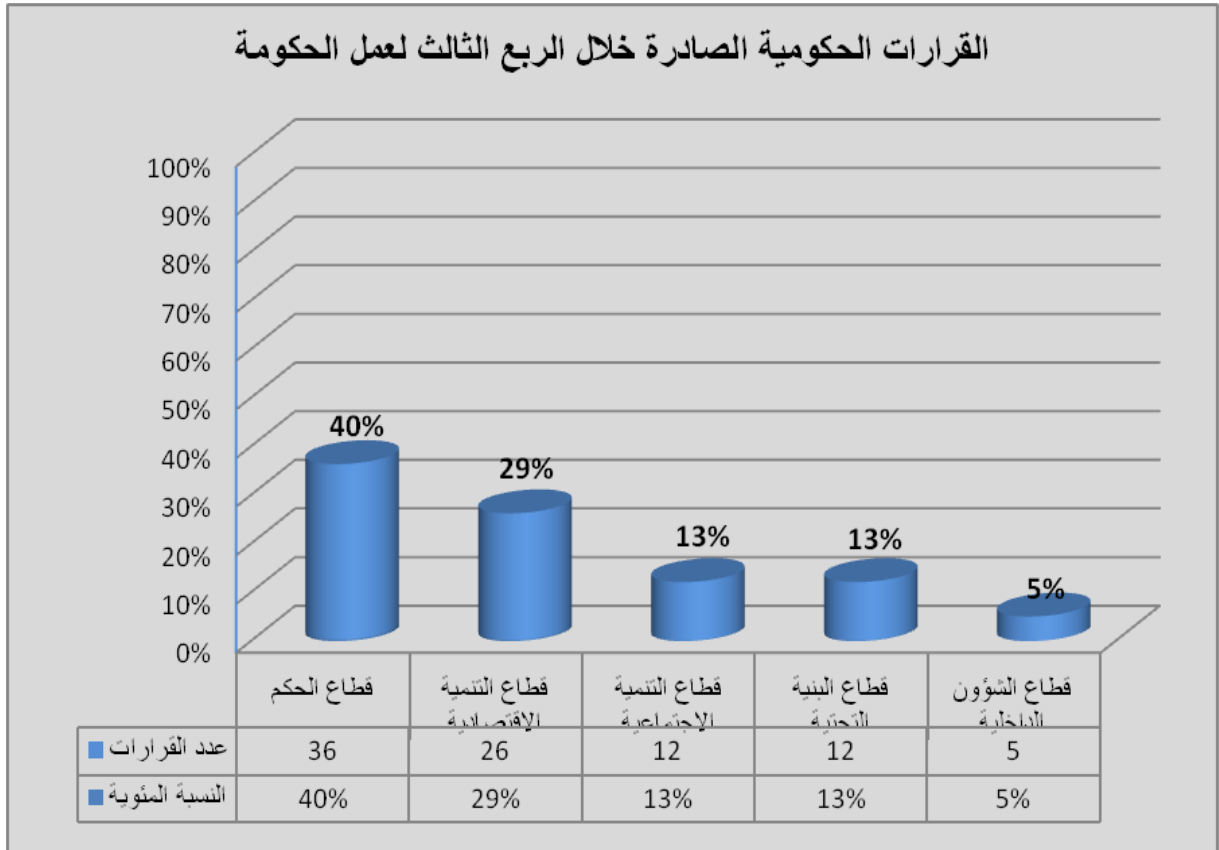
التوصيات

- ضرورة اعتماد جميع المشاريع المقترحة في الخطة متوسطة المدى للأعوام 2011-2013، والاسراع في اعتماد مجلس إدارة هيئة تنظيم قطاع الاتصالات.
- توفير المعلومات الأولية عن الأطر المالية التي يمكن أن تتوفر لتنفيذ المشاريع والبرامج المختلفة المدرجة في خطة الإصلاح والتنمية، على أن تشمل هذه المعلومات توفر المصادر المالية للمشاريع والبرامج المختلفة مقدراً وتوقيتاً.
- التأكيد على ديمومة التدفق المالي بناءً على خطة التدفق النقدي للمشاريع، وعدم إصدار الاعتمادات المالية للمشاريع إلا بعد التأكد من القدرة على دفع المستحقات المالية للمقاولين والاستشاريين.
- توفير التمويل اللازم لتنفيذ برامج ومشاريع قطاع النقل الداخلي وإعداد مخططات شبكات الطرق، وتطوير وحدة نظم المعلومات الجغرافية والسلامة المرورية، وما يلزم ذلك أيضاً من تخصيص الأراضي اللازمة لتلك المشاريع.
- استمرار التفاوض مع القطاع الخاص لدراسة دمج شركات النقل العام وتعزيز الإستثمار في هذا القطاع.
- إيجاد الوسائل والآليات للتغلب على المعيقات الإسرائيلية وتركيب الشاخصات في مناطق (ب، ج).
- إنشاء صندوق لتطوير النقل العام ومرافقه، ودعم وتطوير مجلس المرور الأعلى.
- تطوير التشريعات والأنظمة اللازمة لإنشاء هيئة الأرصاد الجوية وتنظيم عملها بما يساهم في تطوير الأرصاد الجوية الفلسطينية.
- التفاوض مع الدول المانحة بشأن الحصول على ضمانات من الجانب الإسرائيلي بعدم المساس بالمشاريع الاستراتيجية: مطار ياسر عرفات الدولي، ميناء غزة التجاري، وميناء الصيادين بعد إعادة إعمارها، والتفاوض مع الجانب الإسرائيلي بشأن القضايا الاستراتيجية: الطرق الإقليمية، السكك الحديدية، وإبرام الاتفاقات.
- توفير الدعم السياسي والمالي لتنفيذ اتفاقات ومذكرات التعاون بين وزارة النقل والمواصلات وبعض الدول العربية والمنظمات الإقليمية، إضافة إلى توفير التمويل اللازم لتنفيذ البرامج التطويرية للمعابر الحدودية.
- ضرورة إقرار قانون التربية والتعليم، وتعديل قانون التعليم العالي ليتسنى للوزارة ضبط كافة جوانب العملية التعليمية في مختلف مستوياتها.
- ضرورة تعزيز الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني المحلي والإقليمي والدولي، واستكمال قانون النقابات لتنظيم العلاقة بين المؤسسات، ومواصلة تعزيز التوجه نحو اللامركزية بشكل تدريجي في مختلف القطاعات.

- تحويل وزارة العمل من وزارة تقديم الخدمات إلى وزارة تعنى بالسياسات والإشراف على تطبيق القوانين المتعلقة بقطاع العمل وقيادة عملية التنسيق والحوار بين أصحاب العلاقة وعلى جميع المستويات، ومراقبة ضبط الجودة، وتطبيق قانون تنظيم العمل المهني.
- إبرام اتفاقيات مع الحكومات العربية والإسلامية لاستيعاب العمالة الفلسطينية في أسواقها بعقود عمل محدودة المدة بما ينسجم مع النظام الخاص لتنظيم العمالة في الخارج.
- إنشاء هيئات مستقلة وشبه حكومية تأخذ على عاتقها استنهاض القطاعات التي تعمل وفق سياسات وتوجهات الحكومة.
- تنفيذ خطط اقتصادية قصيرة الأمد لتطوير التشغيل والتدريب المهني، وتعمل على تلبية متطلبات واحتياجات السوق المحلي.
- متابعة تنفيذ قرارات الجامعة العربية المتعلقة بالأسرى الفلسطينيي ن، ومتابعة توصيات المؤتمر الدولي لهناصرة الأسرى.
- رفع مستوى مساهمات الحكومة في تشجيع زيادة حجم الاستثمارات في القطاع السياحي، والعمل على توقيع مذكرات تفاهم مع الجهات المعنية بالاستثمار.
- تطوي البيانات الخاصة بالفلسطينيين في الشتات، من خلال عمل مسوح ميدانية في تلك المناطق ومسوح في مناطق عرب 1948، وضرورة فتح مكتب الجهاز المركزي للإحصاء في غزة.
- تعديل قانون ديوان الرقابة ليتلاءم مع متطلبات الأنتوساي، وإيجاد آلية ملزمة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الديوان.
- التنسيق بين مؤسسات السلطة المختلفة ووزارة الشؤون الخارجية فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية.
- ضرورة إشراف وزير الإعلام على المنابر الإعلامية الرسمية، وإيجاد صيغة للتنسيق الدائم فيما بين الوزارة وهذه المنابر (الإذاعة والفضائية ووكالة وفا).
- عدم مركزية تنسيق المساعدات الخارجية مما يعيق جهود وزارة التخطيط في تعزيز فعالية المساعدات بسبب تعدد الجهات التي تتوجه إليها الجهات المانحة، وضعف التكامل في عمل بعض المؤسسات الرسمية العاملة ضمن القطاع الواحد مما يعيق الاتفاق على بعض البرامج والتي تحتاج إلى تنسيق داخل القطاع الواحد.
- عدم استجابة بعض المانحين للمتطلبات المتعلقة بتحديث بيانات المشاريع التي يقومون بتمويلها، إضافة إلى ضعف قدرة بعض الجهات الحكومية على تحديد المشاريع المطلوبة من قبلها، وضعف القدرة على توضيح مقترحات المشاريع بشكل مفصل وشامل.
- رصد الدعم الهالي وتجنيد الأموال من المؤسسات الدولية المانحة للمؤسسات الشبابية، والبنية التحتية الرياضية، ودعم صناديق الأندية من خلال الشراكة مع مؤسسات الحكم المحلي ووزارة الأشغال، وإنجاز نظام لإدارة المنشآت الرياضية والشبابية في فلسطين.

الرسوم البيانية

يمثل الرسم البياني رقم (1) المجموع الكلي لعدد القرارات الحكومية الصادرة خلال الربع الثالث لعمل الحكومة ضمن الفترة الزمنية من تاريخ (2009/12/01 - 2010/02/28)، حيث شكل قطاع الحكم أعلى نسبة مئوية () من المجموع الكلي لعدد القرارات.



يمثل الرسم البياني رقم (2) نسبة عدد اللجان الحكومية التي تم تشكيلها خلال الربع الثالث لعمل الحكومة ضمن الفترة الزمنية من تاريخ (2009/12/01 - 2010/02/28)، حيث شكلت اللجان في مجال قطاع الحكم أعلى نسبة (40%).

